

تثبت دين صاحب العلاقة. والاحاد في المملكة محرم ويلاحق المتهم بذلك رسمياً حسب نصوص القانون. ويعاقب على مخالفات أخرى أقل أهمية بعقوبات صارمة.

ويتدخل "المحافظون على أخلاق الخليج" - هكذا يسمون السعوديين - في شؤون جيرانها. ففي عام 1979 قام الشيخ صقر بن محمد القاسمي أمير رأس الخيمة بالسماح بافتتاح كازينو أملاً في تحسين موارد امارته المالية. وبما أن القرآن يحرم القمار قام حكام العربية السعودية بالاعراب عن سخطهم على مثل هذا التصرف الأرعن وتم اغلاق الكازينو(34).

وفي عام 1974 كتبت الصحف الإنكليزية أن مهندسين بريطانيين لم يكن في استطاعتهما اتباع القوانين البوريتانية (أي الأخلاقية الصارمة - م) المطبقة في العربية السعودية، حيث يحرم حتى شرب البيرة فقررا اللف على هذه القوانين. طلب المهندسان أن يرسل اليهما من بلدهما بيانو فليبي طلبهما، وفي إدارة الجمارك السعودية قرر رجال الجمارك فحص الحمولة فوجدوا ضمن الآلة الموسيقية بضع زجاجات من الويسكي السكوتلاندي. تم اعتقال المهندسين وقرر القاضي تطبيق عقوبة الجلد عليهما وابعادهما من البلاد. ولو كانا من رعايا المملكة العربية السعودية لسجنا عدة سنوات أيضاً. وعلى الرغم من هذا يهرب الكحول إلى شب الجزيرة، وتشد الحكومات من عقوبات المخالفين لقواعد الدين ممن يلجؤون إلى المحرمات، ففي شباط عام 1983 أصدر القاضي الأعلى في الامارات العربية المتحدة قراراً يقضي بتشديد العقوبات على مخالفتي القوانين التي تحرم تعاطي المشروبات الروحية وتداولها، وكل من يخالف هذه القوانين يعاقب بالجلد والغرامة المالية والسجن معاً.

ويحق لمجموعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة العربية السعودية أن توقف في الشارع أي شاب ربّي شعره فطال ليحلق له هذا الشعر، وفي إيران يحق لهذا الحرس أن يضرب أي امرأة خرجت سافرة بالزي الأوربي ... وقد قام المسلمون المتعصبون بانتفاضة مصغرة عبروا فيها عن سخطهم على ما يجري حولهم من تبدلات ساعين في ذلك إلى

الدفاع عن المثل القديمة . فهم يقومون بتفريغ مياه أحواض السباحة في الفنادق منعاً للسباحة المختلفة فيها، واختفت "المرتديلا" من على رفوف مخازن الخدمة الذاتية "السوبرماركت" كما اختفت اللحوم المخصصة للكلاب لأنهم يعتبرونها حيوانات نجسة. واختفت من مخازن ألعاب الأطفال جميع الدمى انطلاقاً من المبدأ نفسه لأنها تذكر بالأصنام وتمس بالمثل العليا. وتحرم الحكومة أيضاً استئجار النساء الأوربيات لأي عمل فيه اتصال بالرجال.

وتزداد شيئاً فشيئاً الصعوبات التي تتكبدتها العائلة المالكة للحفاظ على الوفاق الوطني في البلاد "الذي يضعف تحت ضغط التحديث حيث تصطدم مفاهيم الأجانب مع البنية البوريتانية (الأخلاقية الصارمة) التي لا تمس في الشريعة الإسلامية" كما أشارت إلى ذلك مجلة نيوزويك الأمريكية (35). تزداد سعة الانشقاق داخل بنية المجتمع، وكلما ازدادت حدة ردود رجال الدين على تعاطي الكحول والمخدرات ورفع الحجاب عن وجوه النساء.. كلما ازدادت تجاوزات مؤيدي التحديث الذين زاروا الغرب أو درسوا هناك وتعدياتهم على معايير وأشياء كانت دائماً من الطواطم. أما حالة المرأة في بلدان الخليج فهي على درجة خاصة من الصعوبة بسبب ضغط التقاليد والمحرمات الدينية. ويستمر رجال الدين باعتبار المرأة مخلوقاً من الصنف الثاني وعليهن حجب وجوههن، وألا يرثن الا نصف ما يرث الذكر، وعند القضاة لا تقبل الا شهادة امرأتين في مكان شهادة رجل واحد.

وقد واجه السعوديون مشكلة عويصة نتجت عن وجود امرأة على رأس العرش البريطاني قررت في عام 1979 زيارة المملكة العربية السعودية. وخلاصة المشكلة أن على الملك أن يستقبل امرأة، وكى تتخلص الحكومة من هذا المأزق والمراسم المتعلقة بهذه الزيارة أعلن عن قدوم الملكة وبعض النسوة المرافقات لها مع قدوم "مجموعة رجال مرموقين" (36). وانطلاقاً مما نص عليه القرآن يسمح للرجال بتعدد الزوجات. وما على النساء الا الجلوس في المنزل، حتى انهن لا يستطعن الخروج إلى السوق

الا بمرافقة الخدم أو الأبناء. ولا توجد أمامهن الا فرص نادرة جداً للعمل. ففي الكويت مثلاً، وهي البلد الأكثر تقدماً ضمن مجموعة بلدان الخليج، نجد أن نسبة الكويتيات من النساء العاملات لا تتجاوز في عام 1979 الـ 2.4% (37).

الا أن الحدائثه تهاجم الحياة العائليه أيضاً، فقد صارت أكثرية الفتيات طموحات إلى تلقي التعليم العالي، ولا ترغب أي منهن في أن تصبح الزوجة الثانية أو الثالثة. وبفضل المذياع والتلفزيون والكتب والجرائد صرن على اتصال بالحياة المعاصرة مما جعل رجال الدين مضطرين إلى بعض التنازلات.

ان المستوى التعليمي لدى النساء في بلدان الخليج منخفض جداً. لنأخذ مثلاً، في الكويت لا يزال 59% من النساء غير متعلمات (وكي تتم المقارنة نذكر ان نسبة الرجال غير المتعلمين 30%)، و 35.6% منهن أنهين المرحلة الابتدائية ولم ينهين المرحلة الاعدادية (الرجال: 61:6%) و 14.2% أنهين المرحلة الاعدادية والثانوية (الرجال 20.6%) و 0.8% أنهين دراستهن الجامعية (الرجال 1.8% (38)). ولا يزال التعليم في المدارس والجامعات غير مختلط. وتقوم المدرسات بتعليم الفتيات. أما الجامعيات فيستمعن إلى محاضرات الأساتذة عبر شاشة تلفزيون.

تزايدت في السنوات الأخيرة مخصصات تعليم الفتيات، الا أن هذا لا يعني اطلاقاً أن مواقع رجال الدين ونظراتهم التقليدية المتعصبة قد ضعفت، فحكام بلدان الخليج من ملوك وأمراء أصحاب مصلحة في تلك النظرات، وعلى الرغم من أن مطالب رجال الدين من الجنس الآخر لا تزال تسبب مصاعب اقتصادية وسخطاً في أوساط المجتمع الا أن الحفاظ على قوانين الشريعة الإسلامية واتباعها بصرامة وتقوية المؤسسات الإسلامية وصون الأخلاق الدينية تتجاوز تماماً مع مصالح آل سعود قال الصباح وآل نهيان، فهي تدعم أهم الأسس التي تقوم عليها أنظمتهم وهي أسس دينية وبالتالي فهي تدعم سلطاتهم. وقد أعلن الملك فيصل ذات مرة: "ان لدينا قرآناً

كربماً وشريعة اسلامية مقدسة، فما حاجتنا إلى الاشتراكية أو الرأسمالية أو الشيوعية أو أية عقيدة أخرى؟" (39).

وللحفاظ على الإسلام دعامة متينة للنظام السعودي يعتمد آل سعود على دعم فريضة الحج إلى مكة والمدينة، إذ أن على كل مسلم حق أن يؤدي هذه الفريضة ولو مرة واحدة في العمر، وقد بلغ عدد الحجاج عام 1972 مليون حاج. وكانت عائدات الحج تشكل سابقاً مورداً أساسياً من موارد خزينة المملكة، أما الآن فلم تعد تمثل دوراً مهماً، بينما راحت تتنامى بسرعة فائقة نفقات وزارة الحج السعودية التي تشرف على تنظيم الحج وصيانة الأماكن المقدسة ورعايتها وتوسيع الحرم الشريف في مكة ومسجد النبي في المدينة والقيام بعمليات التنظيف والرعاية الصحية وسط الحجاج. ويحرم تحريماً تاماً على غير المسلمين زيارة مكة أو المدينة. وقد بنيت حول المدينتين المقدستين تحويلات خاصة سميت بـ "طريق أهل الذمة" كي لا يمر هؤلاء عبر المدينتين. ويسمى معتنقو الأديان الأخرى كفاراً، وإذا صدف ووجد أحدهم - عن قصد أو غير قصد - في إحدى هاتين المدينتين يحكم بالسجن، هذا إذا استطاع النجاة من حكم جمهرة الناس هناك. وتشهد هذه الطواهر جميعها على المرحلة الانتقالية التي يعيشها مجتمع بلدان شبه الجزيرة العربية (وتبدو هذه المرحلة أضعف في إيران الآن)، وتعكس هذه المرحلة صراع القديم، الذي لا يريد أن يتخلى عن مواقعه التي تشغلها القوى التقليدية، مع الشرائح والطبقات الجديدة المتنامية داخل هذا المجتمع. وكان أحد صراع بين هذين الطرفين اصطدامهما بعد احتلال الطرف الأخير للحرم الشريف في مكة. تحت تأثير الثورة الإيرانية بدأت في المملكة العربية السعودية منذ عام 1979 تنشيط مجموعات ومنظمات معارضة. وتشكلت داخل الجيش السعودي بعض الخلايا السرية. وقامت الأقلية الشيعية في الولاية الشرقية (وعددها 400 ألف نسمة) بمظاهرة تحت شعارات دينية وسياسية. وبدأ المهربون ينقلون السلاح إلى المملكة. ودبت الحيوة في السعوديين الشباب من العائلة الحاكمة في المملكة وراحوا يطالبون باعادة النظر في

السياسة النفطية (تخفيض الإنتاج ورفع الأسعار)، وتبطلت وتآثر النمو الصناعي و"تطهير المملكة من تأثير الغرب الضار". وفي أيلول من ذلك العام ظهرت في المملكة منشورات متباينة في محتواها حيث كان بعضها يدعو للعودة إلى الأخلاق الدينية المحافظة، وأخرى تدعو إلى "اسقاط الحكام المطلقين المستبدين الذين باعوا أنفسهم"، أو إلى طرد جميع الأجانب من البلاد، أو إلى إقامة الديمقراطية في البلاد...وما إلى ذلك، وجواباً على هذا بدأ حكام المملكة حملة واسعة من الاعتقالات في صفوف شرائح مختلفة من السكان.

وفي منتصف أيلول ظهرت في الولاية الغربية بعض الفرق المسلحة الصغيرة التي تمركزت غير بعيد عن المدينة وراحت تجند المؤيدين لها. وكان بين صفوف هذه الفرق جنود ضباط من الجيش والحرس الوطني وممثلون من قبائل عتيبة وقحطان وباميين.

وفي الصباح الباكر من يوم العشرين من تشرين الثاني احتل نحو عشرين ألف رجل الحرم الشريف في مكة، وهو قبلة المسلمين جميعاً، واحتجزوا مئات المصلين فيه كرهائن، وقدموا إلى السلطات مجموعة من المطالب أهمها: القيام بتغييرات جذرية في الحكومة، وإعادة النظر في السياسة النفطية، والعودة إلى قواعد "الإسلام الحق" (بما في ذلك تحريم كرة القدم وتعليق الصور) وفصل النساء عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وإعلان المملكة العربية السعودية "مملكة اسلامية) وطرد جميع الخبراء العسكريين الأجانب من البلاد.

وفي الوقت ذاته كان من المخطط له احتلال المسجد النبوي في المدينة، إلا أن السلطات المحلية احبطت تلك الخطة فوراً، كما حدثت تحركات متعددة قامت بها مجموعات شيعية صغيرة في الولاية الشرقية.

حارت السلطات السعودية في أمرها، ولم تهاجم قطع الجيش الحرم الشريف الا بعد يومين من الحادث، وبدأت معركة دامت أياماً استخدمت فيها قوات الجيش الطائرات العمودية والباذوكا. وفي الخامس من كانون

الأول استطاعت قوات الجيش استعادة المسجد واعتقال بضع مئات من المشاركين في الانتفاضة أعدم 63 منهم.

ان هذه الانتفاضة التي جرت تحت شعار اسقاط النظام العميل لأمريكا ورجاله المنحليين الذين "تحولوا عن الإسلام" كانت الأولى من نوعها في المملكة. كانت الانتفاضة واسعة اشترك فيها آلاف الرجال وعمت مراكز أساسية في البلاد مما يشهد (إلى جانب تأثير الثورة الإيرانية الذي لا شك فيه) على تنامي التناقضات داخل المجتمع السعودي. وكما ذكرت صحيفة "انترناشنل هيرالد تريبيون" فعلى الرغم من أن "حكومة الملك خالد استطاعت اقامة النظام والانضباط مجدداً بعد أحداث تشرين الثاني في الحرم الشريف بمكة وقمعت مظاهرات الشيعة في مراكزهم بالولاية الشرقية الا أن هذه الأحداث هزت أسس النظام السعودي"(40).

وكتبت إحدى الصحف السورية قائلة ان احتلال المسجد الحرام لم يكن من فعل عصابة من المارقة الخارجين عن الإسلام كما يؤكد حكام السعودية، بل كان انتفاضة عارمة شاركت فيها قوى مختلفة منها مجموعة "السلف الصالح" التي تنادي بالعودة إلى التقاليد الاسلامية الأولى والقضاء على النظام السعودي الحالي وقطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة التي تكفلت بحماية النظام الملكي. وتؤكد الصحيفة السورية على أن تلك الأحداث دلت على تفاقم عزلة النظام السعودي وعلى أن الشعب في العربية السعودية لا يرغب في العيش ضمن ظروف القمع الاجتماعي، كما برهنت على عداوة النظام لجماهير المؤمنين وللإسلام ذاته. وتضيف الصحيفة ان شعب العربية السعودية يعرف جيداً ان الامبريالية الأمريكية هي عدوه العنيد، وعدوه حريته واستقلاله وكرامته الوطنية، وأن تشكيل "قوات الانتشار السريع تهدف بشكل أساسي إلى حماية النظام السعودي والحفاظ على استغلال النفط في منطقة الخليج والحيلولة دون غضب الشعب"(41).

قام حكام المملكة بتغييرات مهمة في صفوف قيادات الشرطة والجيش وبدلوا كثيراً من الموظفين في الولايتين الغربية والشرقية وزادوا من

الاعتقالات واستدعوا خبراء من فرنسا وألمانيا الغربية لدعم قوى الأمن، ولم يمنعهم هذا كله من أن يعلنوا في آب عام 1980 أن "البلاد خالية من المعتقلين السياسيين، وتسود في المملكة حالة من الاستقرار التام تقوم على صلات وثيقة بين القيادة والشعب"(42). الا أن من يصدقون مثل هذه التصريحات قليلون.

ويمكن النظر إلى كثير من أسباب انبعاث الحركات الدينية الإسلامية على أنه محاولة لاقامة الاستقرار، وأن جذور هذه الحركات ظهرت كرد على القيم الغربية ورفض تام لها وللتحديث والعصرنة التي أدت إلى أوضاع اقتصادية صعبة وحرحة ونتج عنها صعوبات اجتماعية جمّة في كثير من بلدان "العالم الثالث". وليس من شك أن الثورة الإيرانية ليست ظاهرة منعزلة ومتفردة في العالم الإسلامي . انها ظاهرة اجتماعية نضجت في إيران قبل أن تنضج في بلدان الخليج الأخرى، كما أنها تشهد على اشتداد سخط جماهير المسلمين على حكام بلادهم الذين يوجهون تطور تلك الأقطار وجهة غربية.

وعلى الرغم من هذا لا تزال مخصصات بناء المساجد والتعليم الإسلامي في تزايد مستمر، ويزداد التشدد في تطبيق معايير السلوك الإسلامية وتُسن قوانين جديدة تدوّن سلوك المؤمنين في الخارج. "اننا على استعداد تام للاستغناء عن الانارة الكهربائية إذا حجت نور الايمان" - هذا ما صرح به الملك فهد بن عبد العزيز، فجميع آل سعود وآل الصباح وآل النهيان يشعرون بالقلق.

الأمراء يشعرون بالخطر:

عداك عن المعارضة الدينية والتقليدية تخاف الأوساط الحاكمة في الخليج من السخط والاستياء في صفوف القوى الاجتماعية الجديدة. وقد خضع حكام الخليج للضرورة فأنفقوا مبالغ ليست قليلة على التعليم. ويحتاج الاقتصاد الوطني المتنامي باستمرار إلى كوارد عمالية وتقنية مدربة والى مهندسين مجازين واداريين ذوي خبرة، ووسائل المواصلات والبنوك والمؤسسات الطبية والصحية والمدارس كلها بحاجة إلى مختصين. وقد

ارتفع عدد المدارس الابتدائية في المملكة العربية السعودية من 1331 عام 1965 إلى 4467 عام 1980، أما عدد التلاميذ فقد ارتفع من 260 ألف إلى 1041 ألف. وارتفع عدد المدارس المهنية والتقنية من 7 إلى 37 ودور المعلمين والمعلمات من 2 إلى 20 أيضاً. وفي الجامعات العادية - أي غير الإسلامية - التي تأسست أواخرها عام 1957، والأخيرة منها عام 1975، وخلال السنوات العشر الماضية حصل على التعليم العالي نحو مئة ألف سعودي، وهناك قرابة عشرة آلاف سعودي آخر يتلقون تعليمهم في المغرب أو في البلدان العربية الأخرى.

والتعليم في بلدان الخليج مجاني بجميع مراحلها بما في ذلك التحصيل العالي في البلدان الأجنبية، وتتزايد نفقات هذا التعليم ومخصصاته في الميزانية السعودية سنة بعد سنة. ففي السنة المالية 81/1982 كانت 26.2 مليار ريال، وفي 82/1983 صارت 31.9 مليار (44).

وهكذا كبر جيل كامل من المتعلمين في السعودية والكويت والبحرين ممن تعرفوا على نمط الحياة في الغرب وعرفوا منظومة العالم الرأسمالي وتياراته الفلسفية وأفكار الاشتراكية العلمية. وبغض النظر عن الظروف المادية الممتازة التي يعيشون فيها فقد كانوا يعبرون عن استيائهم من الأوضاع السائدة في بلدانهم.

كتبت الصحيفة السويسرية نوية زورخر زایتونغ تقول ان الجيل الشاب من سكان الخليج يعتبر أن جميع الخيرات التي كانت من نصيبه أمر بديهي يفترض أن يكون ولا يقبل النقاش بما في ذلك التعليم العالي المجاني داخل البلد وخارجه والخدمات الصحية المجانية كاملة وتأمين أماكن العمل بعد التخرج. ويعتقد هذا الجيل الشاب أيضاً أن الأموال الواردة من عائدات النفط ملك للشعب كله لا ملكاً للقصر الملكي وحده، ولهذا السبب لا يوجد أي مبرر لشكر الحكومة عندما تقدم إنجازاً ما للشعب، بل على العكس، تجب مطالبة هذه الحكومة بتقديم الحساب باستمرار كي يعرف الشعب، هل تنفق جميع تلك العائدات لما فيه مصلحته أم لا. وعندما أعلنت في أيار عام 1983 الميزانية التي ضربت الرقم القياسي وكان مقدارها 283 مليار

ريال سحب الكثيرون من أبناء السعودية آلانهم الحاسبة من جيوبهم وراحوا يضربون: 9.5 مليون برميل من النفط يومياً بسعر 38 دولار للبرميل الواحد يعطون دخلاً سنوياً مقداره 97090 مليون دولار أي 339815 مليون ريال، وهنا راحوا يتساءلون: إلى أين ذهبت الـ 76 مليار ريال الباقية؟. ولم يتلق أولئك السعوديون جواباً على سؤالهم بعد، الا أنهم يستطيعون ان يفترضوا أن هذا المبلغ - ومن الممكن أن يكون أكبر من ذلك - وضع تحت تصرف العائلة المالكة. ويمكننا الآن أن نفترض أيضاً أن امتنان الجيل الأكبر لما قدم له لن يدوم طويلاً، حسب رأي الصحيفة المذكورة.

وأكثر ما يستدعي الاستياء في هذه البلدان غياب الحريات السياسية، وقد حاول آل الصباح في الكويت وآل خليفة في البحرين أن يجربوا الطريقة البرلمانية. وفي كانون الأول عام 1973 أعلنت البحرين دولة اسلامية ذات جهاز تمثيلي هو الجمعية الوطنية ودستور يمثل القانون الأساسي في البلاد. الا أن هذا البرلمان البحراني لم يدم أكثر من سنتين اذ سرعان ما حله الأمير في صيف عام 1975 لقيامه بانتقاد الحكومة.

أما في الكويت فقد كانت الأسرة الحاكمة مضطرة للتحالف مع البرجوازية الوطنية. وقد أعد دستور البلاد المجلس التأسيسي وأقره أمير الكويت عام 1962 دون أن يحدث فيه أي تغيير. كما اسست الجمعية الوطنية التي تمتلك حق سحب الثقة من أي وزير، والأهم من ذلك حقها في مناقشة القضايا والمسائل المهمة في حياة البلاد. وصارت الجمعية الوطنية صورة مصغرة عن المجتمع الكويتي، حيث احدثت فيها المناقشات بين التقليديين المحافظين وأنصار التحديد، خاصة أثناء مناقشة مسائل السياسة الخارجية والداخلية. وشيئاً فشيئاً تشكلت في هذه الجمعية معارضة قوية بدأت باتخاذ خطوات تتعارض تماماً مع الخط السياسي لحكام البلاد. وبعد سنة واحدة من حل البرلمان البحراني حل المصير نفسه بالجمعية الوطنية في الكويت، لكن لفترة زمنية محددة.

دلت تجربة الجمعية الوطنية سواء في البحرين أو في الكويت على أنها غير فعالة، وهذا ما أكده المستعرب الانكليزي ج. كيللي لأنها - على حد زعمه -

"لا تتوافق مع طبع العرب في الخليج ونمط تفكيرهم، حتى السفسطائيين الشباب منهم" (45). ونحن نرى أن هذا التعليل سطحي إلى حد بعيد. ان حل الجمعية الوطنية هو استهتار بالمعايير الدستورية وهو بالوقت نفسه تطبيق - من الناحية الفعلية لا الشكلية - لقانون الطوارئ، أما أسبابه فهي خوف السلالات الحاكمة في الخليج على حاضرها ومستقبلها. وعندما ركز الأمير جميع السلطات في يده (وقد ترافق هذا بالاعتقال التعسفي وفي الوقت ذاته زيادة مخصصات النفقات الاجتماعية) تمكن من اخماد صوت المعارضة.

ولا توجد في العربية السعودية ما يشبه أية مؤسسة تمثيلية من المستوى العالي. وقد اعتبر الملك فيصل البرلمان "عكازاً يحتاج إليه الحاكم الضعيف". وهو يعتقد أن دستور البلاد موجود وقائم وهو القرآن الكريم. أما القرارات السياسية المهمة التي تتخذها المملكة فتبحث وتقرر في مجلس الشورى وهو مجلس كبار الأمراء ويضم ثلاثين منهم (أبناء ابن سعود واثنين من أخوته اللذين لا يزالان حيّين وممثلي عشيرة آل جيلوي وآل تنيان وزعماء رجال الدين). ويتخذ المجلس قرارات تتعلق بتعيين ولي العهد وموقف المملكة من قضية الشرق الأوسط والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية... ويشغل أكثر المناصب في الحكومة ممثلو البرجوازية الكبيرة السعودية والتكنوقراطيون على أن تبقى في أيدي آل سعود المناصب الأهم مثل منصب رئيس الوزراء ونوابه ووزير الخارجية والدفاع والداخلية وكذلك وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية، والاسكان والتعمير، وشؤون البلديات والمناطق الزراعية، كما تبقى في أيديهم قيادة المخابرات وقوى الأمن ومحافظو المناطق الهامة في البلاد.

ان مركزية السلطة الشديدة تسمح للنظام أن يبقى صامداً وثابتاً، إلا أنها - في الآن ذاته - تستدعي سخطاً متنامياً لدى الأوساط المتعلمة من السكان. وعلى الرغم من هذا كله ينضج الصراع في المملكة وداخل الأسرة الحاكمة أيضاً. فالجيل الجديد من الأمراء الشباب خاصة أولئك الذين تلقوا تعليمهم في الغرب يطرحون قضية الاصلاح باعتبارها وسيلة لتخفيف حدة التوتر

الاجتماعي وكذلك يطرحون قضية الغاء بعض المؤسسات التي ما تزال قائمة منذ القرون الوسطى رغم أن زمانها قد فات وتجاوزها العصر. أي أن هذه القضايا المطروحة تمس عملياً الشريحة المتبرجة الجديدة من الارستقراطيين المندفعين بهمة كبيرة نحو السلطة، كما تعكس المصالح الموضوعية لطبقة جديدة تمثل التجار والبرجوازية الصغيرة والتكنوقراطيين وموظفي الدولة من خريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية والأوربية الغربية. لقد سمحت المركزية الصلبة لأنظمة الخليج بالثبات الا أن النخبة الحاكمة فيه اضطرت إلى المناورة بين المحافظين وأنصار التحديث والتجديد. ومن سخرية الزمان أن تقوم هذه السلطات المطلقة نفسها بخلق وتطوير القوى التي يمكن أن تزيحها في المستقبل. الا أن هذا الأمر يمكن أن يحدث بشكل أكبر إذا حاولت تلك السلطات الهروب من التغيير. ويعتبر أحد كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية ممن لهم باع طويل وخبرة كبيرة في العمل بالخليج (وقد اتخذ لنفسه اسماً مستعاراً هو عبد القاسم منصور) أن مقدار حظ الأسرة السعودية الحاكمة في البقاء بالحكم حتى التسعينيات من هذا القرن لا يتعدى واحداً من ثلاثة.

والى جانب المعارضة المعتدلة التي تقوم بها البرجوازية نجد في إيران وبلدان شبه الجزيرة قوى تقدمية تنشط في ظروف العمل السري التام وتضع أمامها هدف تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي مستقل استقلالاً حقيقياً في بلدانها. ووجد حزب توده في إيران نفسه في الثمانينيات أمام مهمات صعبة ومعقدة. وفي المملكة العربية السعودية نشطت بضع مجموعات صغيرة (الاتحاد الشعبي في شبه الجزيرة العربية، والجهة الشعبية الديمقراطية في السعودية..). إلى جانب الحزب الشيوعي في المملكة العربية السعودية. ويوزع الشيوعيون منشورات ونداءات يفصحون فيها النهج الأمريكي المهيمن على السياسة الخارجية في بلدهم وبيدنون فيها "توسيع الهوة بين الرفاهية المترفة التي تعيش فيها الأسرة الحاكمة وحاشيتها المقربة من جهة وبين الحرمان والجهل وأعباء الحياة التي تثقل كاهل شغيلة البلاد من جهة أخرى". ويناضل هذا الحزب في سبيل قيام

الحريات الديمقراطية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والغاء التعذيب وقيام سلطة قضائية حديثة عادلة والاعتراف بالمساواة التامة بين جميع المواطنين بغض النظر عن دينهم ومذهبهم وانتمائهم السياسي. ويعتبر آل سعود أن هذه القوى التقدمية تشكل خطراً جدياً كبيراً عليها، ويشهد على ذلك سعة ملاحظتهم ووحشية هذه السلطات حيالهم. وقد كشفت قوى الأمن ست مؤامرات على العرش في الستينيات من هذا القرن فقط. وقد ساعدت المخابرات المركزية الأمريكية بالكشف عن المؤامرة التي دبرها ضباط في الجيش عام 1969، وللمخابرات المركزية نشاط واسع في المملكة، ويضمن هذا النشاط "الهدوء" في مؤسسات أرامكو. وفي الأعوام 1970، 1972، 1977، 1979، ساعدت المخابرات المركزية سلطات الخليج وقوى الأمن والاستخبارات فيها على الكشف عن مؤامرات دبرت في البحرين والكويت شارك فيها موظفون في الدولة وعمال وطلاب ومنتقفون وضباط من الجيش، وعقب ذلك اعتقالات جماعية أعدم بعدها عشرات من الناس وزج بالمئات في غياهب السجون. وبخلاصة البحث في تأثير الغرب على التطور الاجتماعي والاقتصادي في بلدان الخليج مع الغرب في المجالات التقنية والاقتصادية والعسكرية والانسانية سرّعت قدوم عصر الانقلاب الاجتماعي البرجوازي ومهدت لدعم الطريق الرأسمالي في تطور بلدان هذه المنطقة. أن تأثير الغرب الذي ازداد وتفاقم بفعل العوامل النفطية انعكس على حالة المجتمع، فقد تسارعت فيه عملية نضوج قوى اجتماعية وتبدل الشرائح التقليدية أو انحلالها، كما تزايدت أكثر فأكثر الهوة بين القديم والحديث. أما التحولات التي تجري في البلدان الأخرى خلال عشرات السنين فقد تمت في بلدان الخليج النفطية خلال سنوات معدودة، ويعود هذا إلى المقاومة الشديدة المتفانية التي تقوم بها القوى التقليدية المحافظة في مواجهة كل تغيير معتمدة في ذلك على شرائح واسعة من السكان لم تصبح بعد مؤهلة لادراك مزايا نمط الحياة المعاصر والفكر الحديث.

ان سياسة الاحتكارات الغربية العالمية المصلحية والوصولية ومعها حكومات البلدان الامبريالية ساعدت في تعميق صعوبات المرحلة الانتقالية في تطور مجتمع بلدان الخليج، وتركت تأثيراً سلبياً على التطور الاقتصادي في هذه المنطقة، وادت إلى أن تكون الصراعات القومية والدينية والطبقية صراعات حادة.

لكن يبقى الغرب بالنسبة إلى معظم الأوساط الحاكمة في بلدان الخليج ذات الحكم المطلق الحليف الطبقي الأساسي، وهم على استعداد دائم للتعاون معه، وينتظرون منه بالذات المساعدة والمساهمة في حل كثير من الأمور. وللحقيقة نضيف أنهم في قصور الملوك والأمراء لا يرغبون في أن يقوم هذا الحليف باملاء سياسته عليهم، فالغطرسة السلطوية التي تتصف بها واشنطن وتغلغلها العسكري الوقح في المنطقة ومحاولاتها أن تدس تحتها الأنظمة المحافظة في بلدان الخليج كانت ولا تزال تستدعي قلقاً متنامياً لدى حكومات الخليج ذات الحكم المطلق. وشيئاً فشيئاً ينمو التناقض بين مسائل التطور الوطني في بلدان الخليج ومحاولات الأوساط الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية توطيد مواقعها المتسلطة السائدة في المنطقة.

الفصل الخامس

سياسة الغرب في الخليج خلال الثمانينيات

ان أحداث النصف الأول من ثمانينات هذا القرن تدل دلالة واضحة قاطعة على الحملة الواسعة، التي شنها الغرب متستراً بضرورة ضمان منافذ الوصول إلى نפט الخليج، والحيلولة دون أية امكانية للاخلال بامدادات النفط من هذه المنطقة، ليست في جوهر الأمر الا قناعاً تنكرياً للنوايا العدوانية لدى الأوساط الامبريالية التي تطمح إلى فرض رقابه عسكرية سياسية على المنطقة وربطها ربطاً محكماً بمدارها ووضعها تحت تأثيرها دون أن تستطيع من ذلك فكاكاً.

مصالح الغرب الحيوية المهمة:

لا يمكن تفسير الضجة التي أثارها الغرب في نهاية السبعينيات حول تنامي تبعية الدول الامبريالية الكبرى لامدادات النفط من منطقة الخليج الخوف من انقطاعات مفاجئة في امدادات النفط، بقدر ما يمكن تفسيرها بطموح الغرب إلى الحفاظ على مواقع الشركات متعددة الجنسيات والامسك بهذه المنطقة ذاتها باعتبارها محللاً من نوع خاص - أو فليكن ملحقاً متميزاً - بالمنظومة الرأسمالية يمدّها بالمواد الأولية.

وقد استدعى قلقاً خاص لدى الغرب توسع النضال في سبيل حقوق الدول النفطية التصرف بثرواتها بنفسها. وقد استخدم النفط سلاحاً سياسياً ضد الغرب للمرة الأولى بمبادرة من دول الخليج ذاتها. والى جانب هذا، فقد ظهرت في الوقت نفسه جدالات سياسية صارت مركزية في أكبر الدول الامبريالية وكانت تدور حول الاستقرار أو عدم الاستقرار. المقصود بهذا الاستقرار تلك الحالة التي تسمح بنقل كمية النفط المطلوبة بالأسعار المقبولة من هذه الدول نفسها.

وفي نهاية المطاف توصلوا الى نتيجة مفادها أن على الغرب - والمقصود بالغرب هنا الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى - أن يحقق هدفه ذاك على محورين. المحور الأول (وهو العنصر الرئيس في منهج الغرب) عرض العضلات واستخدام القوة وإيقاف النزعات التحررية في هذه المنطقة وربط دولها ربطاً محكماً بعجلة الغرب باعتبار هذه الدول شريكاً تابعاً أصغر. والمحور الثاني هو جعل جميع التحولات في هذه المنطقة تحولات رأسمالية وربط تطورها بالمنظومة الرأسمالية وشدها بقوة إلى البلدان الامبريالية وخاصة في المجالات الاقتصادية والعسكرية وكلّ من هذين المحورين يتم المحور الآخر، الا أن الرهان الأساسي يجري على ورقة استخدام القوة العسكرية، وتعلب الولايات المتحدة بشكل أساسي بهذه الورقة وتلوح بها باعتبارها الوسيلة الرئيسة لتحقيق المهمات الاقتصادية والسياسية التي يجري وراءها الغرب. وقد ظهرت الطبيعة الامبريالية والاستعمارية الجديدة في هذه الخطة بشكل خاص منذ بداية الثمانينيات.

وإذا كانت تبعية الدول الامبريالية الرئيسة في السبعينيات من هذا القرن - ولنقل في نهاية السبعينيات - لنفط الخليج العربي ما تزال قائمة فقد تغير هذا الوضع منذ الثمانينيات، فالخط البياني الذي يشير إلى استخدام الغرب للنفط لم يعد في صعود مستمر بل توقف وأخذ بالهبوط ايضاً بشكل ملحوظ.

وبدأ تصدير النفط من دول الخليج إلى الغرب بالانخفاض. وإذا كان استهلاك النفط في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (و يدخل فيها 24 دولة رأسمالية) قد ازداد خلال الفترة من عام 1970 وحتى 1979 بنسبة 22% فقد انخفض في الفترة من 1979 وحتى 1982 بنسبة 15% (1). وكان إنتاج منظمة الأوبك من النفط في عام 1979 يعادل 32 مليون برميل يومياً وانخفض في عام 1982 إلى 16.3 مليون برميل في اليوم (2). في آذار عام 1983، وللمرة الأولى خلال عقد كامل من السنين انخفضت أسعار النفط الخام في بلدان الأوبك من 34 دولاراً للبرميل الواحد إلى 29 دولاراً، أي بنسبة 17% إذ أن العرض قد زاد عن الطلب، ولذا كان على الدول النفطية بما في ذلك دول الخليج أن تخفض جدياً إنتاج "الذهب الأسود".

وقد ساهمت سلسلة كاملة من العوامل في تخفيف حدة أزمة الطاقة في العالم الرأسمالي وتقليل أهمية النفط في الحياة السياسية والاقتصادية لهذه البلدان. وقد استطاعت هذه الدول الغربية الحصول على نتائج مهمة في هذا المجال نتيجة لحفظ الطاقة وتقليص استخدام النفط، واللجوء إلى التكنولوجيا المقننة للطاقة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً انخفض استهلاك النفط في الفترة من 1978 وحتى 1981 بنسبة 20% لكل فرد من السكان. وفي عام 1980 صارت اليابان تستهلك نفطاً لصهر الطن الواحد من الفولاذ يقل بنسبة 68% عما كانت تستهلكه في عام 1973. وكانت سيارات الولايات المتحدة تستهلك غالباً واحداً من البنزين في كل 19 ميل، أما في موديلات عام 1983 فقد تغير الأمر، إذ ان هذه النماذج الجديدة صارت تستهلك كمية أقل من البنزين، أي غالباً واحداً لكل 28.6

الميل(3). كما تمّ تحضير Autepuatubune مصادر احتياطية للطاقة (مثل استخدام الفحم وتطوير الطاقة النووية. وهكذا إذا كانت نسبة استهلاك النفط من الطاقة عموماً في السبعينيات تعادل 41.4% فقد انخفضت في الثمانينيات إلى 24.8%(4).

لا يجوز أن ننسى الإشارة إلى وجود أسباب أخرى منها مثلاً أن الدول الامبريالية الكبرى شكلت لنفسها احتياطياً كبيراً من النفط. ففي بداية الثمانينيات كانت هذه الدول قد خزّنت قرابة 450 مليون طن، وهي كمية تكفي لتلبية احتياجات هذه الدول خلال خمسة أشهر (وكان احتياطي النفط الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في عام 1983 يعادل 305 مليون برميل، وكانت الجهود دؤوبة لرفع هذا الاحتياطي حتى 750 مليون برميل).

وكان من أسباب تناقص الطلب على النفط زيادة عرضه بسبب التزايد الواضح في استخراجه من آبار خارج منطقة الخليج مثل بحر الشمال والمكسيك والاسكا.. كما أدلى بدلوه في انخفاض أرقام استهلاك "الذهب الاسود" الانحسار الاقتصادي الذي يعيشه الغرب منذ بداية الثمانينيات. وتبرز واضحة تماماً نزعة نحو تقليص نقل النفط من الخليج العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية إلى أوروبا واليابان التي تبذل أقصى جهودها من أجل تنوع مصادر استيراد النفط وتعددتها وتوزعها في العالم.

ان جهوداً مثل هذه لها أهداف محددة تماماً؛ لتقليل أهمية النفط وكذلك الدول المنتجة للنفط أيضاً والمنظمة التي توحد بينهم كذلك وهي منظمة الأوبك. وقد أشارت مجلة الحربة إلى أن أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها مثل تلك الجهود وهو الغاء أهمية النفط باعتباره عاملاً سياسياً مهماً في النضال العربي القومي والوطني(5).

وتثير الفضول أيضاً المقالة التي نشرتها هيئة تحرير مجلة "ايكونوميست" الأسبوعية الإنكليزية في عددها الصادر بتاريخ 22/11/1983 تحت عنوان: "انا نريد نفطاً رخيصاً" والتي تقول فيها المجلة الناطقة بلسان رجال

الأعمال في انكلترا: "كما كان انهيار منظمة الأوبك أسرع كان ذلك أفضل" لأن مصالح الغرب سواء في مجال الاقتصاد أو السياسة أو تشغيل اليد العاملة ستتحسن كثيراً إذا هبطت أسعار النفط الخام بسرعة. وتعتبر المجلة أن على الغرب أن يتخذ أكثر ما يمكن له من الاجراءات التي تشكل ضربات جديّة توجه إلى منظمة الأوبك في فترات ضعفها. وهكذا تبقى مهمة تهديم الأوبك والتقليل ما أمكن من دور الدول النفطية وبخاصة دول الخليج العربي الهدف الأهم في نشاط الرأسمالية الاحتكارية في الغرب. أما وسائل تحقيق هذا الهدف فهي متعددة الا أن الأهم فيها هو خضوع منطقة الخليج التام وغير المشروط لرقابة الغرب العسكرية والسياسية والاقتصادية.

الا أننا في الثمانينيات من هذا القرن صرنا نسمع أصوات شخصيات حكيمة تنادي بخلق ظروف دولية تحول دون تحويل منطقة الخليج إلى منطقة صدمات حادة وعدم استقرار مزمن، على الرغم من أن الغرب عموماً يمهد عن عمد للحالات التي تبقى فيها المنطقة - إلى حد معروف ومدروس - في توتر دائم، إذ يمكن لهذا أن يسهّل من تنفيذ مخططاته، ففي المياه العكرة الناتجة عن الأزمات التي يطورها الغرب يسهل على الامبريالية أن تلتقط صيدها.

تشهد أحداث هذه الفترة على أن تحضيرات الغرب العسكرية لا تهدف إلى ضمان سلامة امدادات النفط، بل فرض رقابة عسكرية سياسية على المنطقة والدفاع عن مصالح الرأسمال الاحتكاري الغربي، وخاصة الأمريكي، في المنطقة.

وتأتي الحملة الدعائية الإعلامية الضخمة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية حول "مصالحها الحيوية الهامة" المرتبطة بمنطقة الخليج لتمهد لتحقيق هدف نفعي مصلحي هو وضع المبررات لزيادة صاعقة في حجم التواجد العسكري الأمريكي في هذه المنطقة وامكانية تنفيذ تدخل عسكري مسلح في أية لحظة، أي أن تقيم الولايات المتحدة الأمريكية محمياتها العسكرية الخاصة بها في هذه المنطقة من العالم.

منذ بداية الثمانينيات لم تعد لتبعية الغرب - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - لنفط الخليج العربي أي حجم مؤثر. فحجم الطاقة التي تستخدمها الولايات المتحدة بالاعتماد على نفط الخليج العربي لم تزد في عام 1984 على 8% بينما كان في أوروبا 32% وفي اليابان 53%(6). فويلحظ أيضاً أن استيراد دول أوروبا الغربية لنفط الخليج العربي قد انخفض بشكل ملحوظ على الرغم من أن هذه الدول تبقى المستورد الأساسي لنفط الخليج. ففي بداية عام 1984 كانت كمية النفط المستخرجة لدول أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا 15.6%، وأمريكا اللاتينية 8.3%، والولايات المتحدة الأمريكية 5.6%(7).

وقد نشأت هذه الحركة - كما تشير أكثر المعطيات - نتيجة لرغبة دول الخليج في توسيع التعاون مع أوروبا الغربية، كما تشكل هذه الحالة أساساً لذلك التعاون.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية لوحظ بوضوح أن الضجة التي تعالت حول تهديد "مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المهمة" في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى لم تكن الا ضجة مصطنعة. فعندما ألقى وزير الطاقة الأمريكي هوول عام 1983 كلمته في اجتماع لجنة مجلس الشيوخ لقضايا الطاقة والثروات الطبيعية المخصص للبحث في قرار الإدارة الأمريكية توفير 2 مليار دولار خلال السنة المالية 1984 - 1985 عن طريق تخفيف وتائر تخزين احتياطي النفط قال: ان الخليج العربي "لا يشكل أهمية استراتيجية"، لأن احتمال قيام أي خطر نفطي جديد الآن "أصبحت أقل بكثير" مما كانت عليه في العام الفائت(8).

وإذا تتبعنا منطق مثل هذه التأكيدات يمكننا أن نصل إلى استنتاج أن مثل هذه الحالة يجب أن تؤدي إلى إعادة الولايات المتحدة الأمريكية النظر بجميع خطط التدخل العسكري في منطقة الخليج لتقلص من تواجدها العسكري فيها، كما عليها أن تؤدي أيضاً إلى زوال مبررات وجود "القيادة المركزية" (السنكوم) و"قوات الانتشار السريع" والغائهما. فالخيط الأحمر الذي يربط جميع الوثائق والتصريحات الأمريكية غزل من فكرة قوامها أن

العناصر الرئيسية في مفهوم "مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية المهمة" في منطقة الخليج العربية هي تأمين امدادات النفط من المنطقة". ولدى التثبت من الحقيقة - حسب تصريحات شخصيات رسمية كبيرة في الإدارة الأمريكية نفسها - نجد أن نفط الخليج العربي بالذات لا يشكل بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أهمية ذات وزن. لكن حقيقة الأمر تكمن في أن الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تنطلق في هذه القضية بالذات من قوانين المنطق الصوري بل من مصالح الاحتكارات الأمريكية التي لا تطالب بالحق منطقة الخليج بالمنظومة الرأسمالية وحسب، بل وبخلق الظروف اللازمة لاستمرار استغلال تلك الاحتكارات لثروات هذه المنطقة، وبضمان سيادة الغرب عليها أيضاً.

ومن أجل هذا يجب الوصول إلى أن تصبح هذه المنطقة راضخة لرقابة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية. وبرى الغرب أنه صاحب مصلحة حيوية في أن تبقى المنطقة إرثاً له كي "لا يصح النفط من نصيب الاتحاد السوفييتي"، وكي لا يتاح أي مجال، أو على أقل تقدير قمع حركات التحرر الوطني فيها، تلك الحركات التي تشكل بأحقية تلك الاحتكارات في السيطرة على تلك المنطقة.

انطلاقاً من المعطيات التي أعلنتها وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية في نشرتها الدورية Cepheu vop pappers buz nec "سيرفي أوف كارينت بيزنس" فإن الربح السنوي الصافي الذي تجنيه الشركات الأمريكية الاحتكارية من تجارتها بالنفط الأجنبي قفز من 3 مليار دولار في عام 1972 إلى 9 مليار دولار في عام 1982. أما أرباح الشركات الأمريكية المحولة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من التجارة بالنفط خلال عقد واحد من السنين حتى عام 1982 فقد وصلت إلى 60 مليار دولار وحققت بذلك زيادة على تحويلات نصف قرن كامل سبق هذا العقد الأخير(9).

والى جانب ذلك أصبح الخليج مركزاً مالياً ضخماً للعالم الرأسمالي وسوقاً رابحة لتصريف منتجاته. ولا تستطيع الاحتكارات الغربية أن تسمح لنفسها

بساطة التنازل عن "لقمة سائغة" مثل هذه. وأخيراً لابد من الحديث عن مصلحة الولايات المتحدة الخاصة في الخليج العربي، فاوروبا الغربية واليابان تتزودان بنصف كمية النفط التي تنتجها من منطقة الخليج وستصبح الولايات المتحدة الأمريكية وصية على هذا "الذهب الأسود" لتتخذ منه عتلة تغط بها على حلفائها ووسيلة فعالة جداً لابعاد المزاحمين. ولتبرير زيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة عادت الولايات المتحدة إلى استخدام موضوعتين قديمتين بسيطتين هما: "نفط الخليج ذو أهمية حيوية بالغة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوربا الغربية"، و"يمكن لامدادات الغرب بالنفط أن تنقطع نظراً لتوجه الخليج نحو الاتحاد السوفييتي". أما الحقيقة فهي ان الولايات المتحدة الأمريكية تحاول ترسيخ وجودها في المنطقة كي تتمكن من تحضير مسرح النشاط العسكري ضد الاتحاد السوفييتي أولاً ولضمان الرقابة على النفط المستخرج من المنطقة ثانياً.

في آذار عام 1981 أعدت لجنة مجلس الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي تقريراً خاصاً "مصالح الولايات المتحدة الأمنية في الخليج العربي"، وكانت الموضوعات الأساسية في هذا التقرير هي: لا تزال تبعية الغرب لامدادات النفط من الخليج قائمة، كما يلاحظ تأثير أحداث إيران سلبياً على استقرار أنظمة بلدان المنطقة الأخرى، "تزداد القدرة العسكرية السوفييتية المترافق بتزايد النشاط السوفييتي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأثيوبيا وليبيا"(10).

أثناء مناقشة التقرير المذكور طلب رئيس لجنة الكونغرس الموحدة ريوس الكلمة، وبعد أن وافق مبدئياً على أهداف الإدارة الأمريكية في منطقة الخليج مثل الحفاظ على امدادات النفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها، وتأييد الأنظمة الصديقة، والحفاظ على العرى الاقتصادية والتكنولوجية التي تربط الولايات المتحدة بدول الخليج، وإيجاد أسواق جديدة لتصريف الإنتاج الأمريكي، وضمان دورة الدولار النفطي وسيولته في الأسواق الغربية، قام بدوره بابداء بعض الشكوك. "فالادارة الأمريكية تحذر من الخطر الذي علينا

أن نستعد لمواجهة في الخليج على أنه هجوم مباشر تقوم به القوات المسلحة البرية التابعة للاتحاد السوفييتي... ولعل هذا هو الخطر الدرامي المحتمل، لكنه ليس الخطر الأكثر رجوحاً" (11).

وقد رد وزير الخارجية الأمريكي على هذا قائلاً: أن الإدارة الأمريكية الحالية تعتبر أن "مصالح الولايات المتحدة الحيوية المهمة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تشكل جزءاً ضخماً من المواقف الاستراتيجية التي تمس علاقة تلك المصالح بجميع شعوب العالم" (12). أي أنه أجاب ببساطة: لا تتدخل فيما لا يعنك. ان سلطة الاحتكارات التي يعميها الطموح نحو تحقيق تفوق عسكري على الاتحاد السوفييتي في كل شيء لا ترغب لا في أن تأخذ في اعتبارها ولا في أن تستمع إلى أي رأي يخالف رأيها.

وكما لو أن ذلك كان مقصوداً ظهرت في الولايات المتحدة خلال العامين 1981 - 1982 كتب تقارير ومقالات لمؤلفين مختلفين تطور وتتم مهمات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية الحالية.

ارتكز ثؤيس على الأوضاع غير المستقرة في "منطقة لا زالت تعيش في القرون الوسطى.. تحركت لتصبح في مركز أولويات الأمن القومي" ليعترف بضرورة قيام القوات المسلحة الأمريكية - في بعض الظروف - (التي تحدها الولايات المتحدة بالطبع - المؤلف) باحتلال بلدان الخليج (13).

وقام ريكورد أيضاً بوصف تفصيلي للكيفية التي سيتنفيذ فيها "العدوان السوفييتي" على منطقة الخليج، كما افترض حدوث "عدوان تقوم به الدول الكبيرة في المنطقة" و"ارهاب" أو "ثورة" (14). أما تومبسون ممثل مركز جورج تاون للأبحاث الاستراتيجية والدولية فقد أكد بجدية تامة أن موسكو لا تندفع نحو النفط وحسب بل تطمح أيضاً لاحتلال القلعة التي تسمح لها بالتأثير والضغط على بلدان الشرقين الأوسط والأدنى (15). هل يمكن لأي عقل سليم أن يستنتج مثل هذه "التعميمات والنتائج"؟. ومما يلفت النظر أيضاً اعتراف المؤلف بالمقدمة التي بنى عليها استنتاجاته "أساس الاستراتيجية السوفييتية هو الوصول إلى مياه المحيط الهندي الدائفة".

وللبحث عن مسوغات للانطلاق من هذه المقدمة يعود المؤلف إلى ... "وصية بطرس الأكبر" (16).

ويعتقدون في واشنطن بأن الاحتفاظ بالمواقع في هذه المنطقة الغنية بالنفط أمر غير ممكن التحقيق دون الاعتماد على القوة العسكرية. ومن الطبيعي أن اختلاقات مثل "الخطر السوفييتي" على بلدان الخليج واندفاع الاتحاد السوفييتي نحو نفط المنطقة، وسعيه للوصول إلى مياه المحيط الهندي الدافئة لا تستطيع الصمود طويلاً، لذا فإن إدارة ريغان لم تتخل عن تلك الموضوعة التي تضرس منها الأسنان، وأخذ بعين الاعتبار تجربة ايران، فراحث تؤكد على أن زيادة تواجد القوات المسلحة الأمريكية في منطقة الخليج يهدف - قبل أي شيء آخر - إلى مساعدة الدول الصديقة في هذه المنطقة، وأن الهدف الرئيس من العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة - كما أشارت إلى ذلك صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر بتاريخ 25 آب 1982 - هو "الدفاع عن الدول العربية الصديقة من المحاولات التي يقوم بها الراديكاليون لاسقاطها، أما الهجوم العسكري المباشر الذي يمكن أن تتعرض له مصادر النفط في الخليج فقد صارت خطط البنتاغون الجديدة تعتبره خطراً ثانوياً".

لقد تمّ إعلان منطقة الخليج "منطقة حيوية أمريكية مهمة". وبما أن الأمر أصبح على هذه الشاكلة فقد صار يعني أن على الاحتكارات الأمريكية أن تأخذ فيها راحتها المطلقة كما لو أن الحديث يدور عن تكساس أو فلوريدا، لذا أيضاً لا يستطيع الأمريكيون تذكر المصالح الشرعية لأصحاب الحق الشرعيين في ثروات الخليج الطبيعية. أما الحقيقة فإنها تدل على أن أساس موضوعة "المصالح الحيوية هو الدفاع عن الأرباح الواقعية والممكنة التي يجري الحفاظ عليها بما تملكه جميع الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية من قدرات (17).

تحتاج واشنطن إلى التواجد العسكري المكثف في منطقة الخليج لكي تضمن فعلياً مصالح الولايات المتحدة، ونقصد بهذا مصالح الاحتكارات الأمريكية، وخاصة عندما تتعارض مع المصالح الوطنية لدول المنطقة.

في كانون الثاني (يناير) من عام 1983 نشرت الصحافة الهندية وثيقة "للاستخدام أثناء تأدية المهمات الوظيفية" وجهتها المخابرات المركزية إلى السفراء الأمريكيين في الخارج. بعد أن وافق البيت الأبيض في نهاية عام 1981 على الوثيقة وزعتها القيادة للعمل بها. وقد ذُكر الخليج العربي في هذه الوثيقة ضمن المناطق التي "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض عليها سيطرتها السياسية". وتشير الوثيقة إلى أن تحقيق هذه المهمة غير ممكن إذا لم تتخذ إجراءات محددة تماماً مثل العمليات الخاصة التي تهدف إلى الاستيلاء على مصادر المواد الخام الثمينة في حال قيام حظر خارجي أو داخلي عليها يهدد بقطع امداداتها أو إيقاف استخراجها، وتوجه الوثيقة الانتباه أيضاً إلى ضرورة "اقامة الولايات المتحدة الأمريكية لتأثير مسيطر لها" على هذه المنطقة التي تحاول "البلدان النامية فيها نشر سياسة معادية للولايات المتحدة بشكل سري أو مفضوح"(18).

عندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصعيد قدراتها الاستراتيجية في هذه المنطقة فانها تريد أن تجعل منها قلعة معادية للسوفييت. وحين توسع من قواعدها ونقاط ارتكازها العسكرية فيها وتدريب فرقاً بوليسية كاملة على أساليب قمع كل تحرك معاد للولايات المتحدة، وتزج بالأسلحة الأمريكية في المنطقة حتى تتخمها منها فانها تريد ايصال الأوضاع في هذه المنطقة من العالم إلى درجة تصبح فيها حصناً للامبريالية في صراعها مع حركة التحرر الوطني، ومخزناً للأسلحة موجه ضد الاتحاد السوفيتي.

تؤدي غطرسات واشنطن التسلطية إلى تنبيه بلدان الخليج للخطر الذي ينتج عنها. وقد أشارت صحف المنطقة إلى أن الولايات المتحدة تريد اقامة سيطرة استعمارية على الخليج وهيمنة سياسية واقتصادية عليه. ولتحقيق هذا تسعى إلى دعم تواجدها الاستراتيجي فيه والوصول إلى ضمانات وامتيازات وقواعد عسكرية فيه. ولهذا السبب بالذات تسعى الولايات المتحدة إلى نفس التضامن العربي والى فبركة محاور وأحلاف تهدد العرب بالهراوة الأمريكية حيناً وبالصهيونية حيناً آخر، هذا هو الوجه العدواني الحقيقي للسياسة الأمريكية كما جاء في تلك الصحف(19).

ان جميع استعدادات. الإدارة الأمريكية لاقامة حماية عسكرية سياسية حقيقية على بلدان الخليج تتستر بحجاب كثيف من الاختلاقات حول "الخطر السوفييتي على الخليج، الا أن حججاً واهية مثل هذه لا تستطيع أن تقنع الشخصيات المتبصرة، حتى أن نيوسن نائب مستشار الرئيس الأمريكي كارتر للشؤون السياسية، وهو من المشاركين في اعداد النهج الأمريكي الحالي في الخليج العربي، اعترف بأن "احتمال قيام تدخل سوفييتي عسكري في هذه المنطقة أمر مستبعد وغير واقعي لا كما يؤكدون في واشنطن الآن... ولا يوجد أبداً ما يشير إلى أن للروس نية القيام في المستقبل المنظور بهجوم على بلدان الخليج"(20).

بدأت في الولايات المتحدة تتردد الأصوات التي تفسر نهج الإدارة الأمريكية العسكرية حيال بلدان الخليج العربي تفسيراً يختلف عن الفرضيات الرسمية. إذ أن "التفسير" النظري الذي تقدمه الإدارة الأمريكية لادعاءاتها حول الخليج خيط بخيوط بيضاء، مكنت الأحداث والوقائع والحياة اليومية من فضحها وكشفها بشكل أفضل مما يمكن أن يفعله أي تحليل علمي متأن(21).

صار الناس في الخليج العربي يدركون بشكل أوضح فأوضح أن القوى الامبريالية العدوانية تسعى كي تحقق مصالحها في المنطقة إلى أن تمسك بقبضتها مصير شعوب الخليج بوقاحة واستهتار غير متسترين.

رونالد ريغان مستعد للدفاع عن الخليج:

ان إدارة ريغان، بما لها من نمط تفكير عسكري ورهان على استخدام القوة في حل المشاكل وبما لها من ايدولوجية شوفينية واضحة في سياستها الخارجية، جاءت بعناصر جديدة في تناولها لمسألة الخليج العربي. صارت هذه الإدارة تنظر اليوم إلى منطقة الخليج من خلال موشور ضمان تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي، أي باعتبار هذه المنطقة عنصراً مهماً وقلعة للمجابهة العسكرية مع الاتحاد السوفييتي، وبصفتها حلقة جوهرية في استراتيجية الامبريالية الأمريكية المعادية للسوفييت وللحركة الشيوعية. ويتجلى الجوهر العدواني لهذه النظرة في تصعيد

القدرة العسكرية الأمريكية في المنطقة وفي وضع خطط عسكرية لها طويلة المدى. أما الجزء الأساسي الآخر في سياسة الأوساط الأمريكية الحاكمة حيال الخليج، الذي يؤدي إلى محاصرة نشاط حركة التحرر الوطني المحلية والتغيرات الاجتماعية والسياسية في هذه المنطقة كي تستمر الشركات الاحتكارية الأمريكية في نهب ثرواتها الطبيعية، فهو ضمان مواقع الرأسمال الأمريكي الاحتكاري في هذه المنطقة باللجوء إلى القوة وعرض العضلات بما في ذلك التدخل العسكري المباشر.

وقد قدم كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الأمريكي وغيره من شخصيات البنتاغون الرسمية كثيراً من التصريحات حول منطقة الخليج تفيد جميعها بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة تماماً، في حال حدوث هجوم على مناطق استخراج النفط مثلاً، للقيام بتصعيد عسكري "على المحورين الشاقولي والافقي" (التصعيد الشاقولي هو الانتقال من الصدام غير النووي إلى الصدام النووي، أما التصعيد الأفقي فهو توسيع رقعة النشاط العسكري إلى مناطق أخرى). وقد عادت إدارة ريغان مجدداً لتعلن مبدأ "حربين ونصف" الذي كان قد أعلن أيام الرئيس كندي. إلا أن سادة البيت الأبيض الجدد يرون في هذا المبدأ مضموناً جديداً أي أنهم يقصدون "حربين ونصف حرب" جديدة. والحقيقة أن أوروبا ما تزال مسرحاً لحرب "كاملة" أما منطقة الخليج العربي فقد أصبحت مسرحاً جديداً للحرب "الثانية" أكبر من تلك الحرب التي ستكون مساحتها في الشرق الأدنى.

ويمكن أن نأخذ نموذجاً من التفكير المنطقي الذي تتبعه الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة حيال منطقة الخليج هو السيناريو السري لامكانية تطور الأحداث التي يمكن لها أن تحدث نتيجة "للهجوم السوفيتي على إيران". ومن البديهي عدم وجود أية براهين على أن مثل هذا الافتراض ممكن الحدوث، كما أن رجال البنتاغون لا يتعبون أنفسهم أبداً في البحث عنها، إذ أن الموضوع الريغانية لا يتعبون أنفسهم أبداً في البحث عنها، إذ إن

الموضوعة الريغانية عن "الخطر السوفييتي" هي بالنسبة إليهم بديهية لا تحتاج إلى أية براهين.

أما السيناريون السري الذي ذكرناه، فقد نشرته وكالة يونايتد برس انترناشيونال، وهو عبارة عن ملحق باحدى خطط التناغون السرية (ويقع في 106 صفحات)، والهدف منه تحديد توجهات السياسة العسكرية، وكذلك مخصصات القوات المسلحة والقوات الاحتياطية خلال الفترة الواقعة بين السنتين الماليتين 1985-1989 في الخطط والميزانيات الأمريكية، حيث خصص لها خلال تلك الفترة نحو 2 تريليون دولار. والهدف من هذا السيناريو هو رسم سير الأحداث الممكن مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات التخطيط، وهو يعكس وجهة نظر البنتاغون حول "رد فعل الولايات المتحدة المحتمل على نشاطات الاتحاد السوفييتي وعلى سير الأحداث، الذي يمكن أن يؤدي إلى بداية حرب عالمية جديدة".

أما الفترة التي يغطيها هذا السيناريو فتمتد إلى 125 يوماً تنتوج ببداية حرب عالمية جديدة. وكما جرت العادة تبقى مسؤولية البدء بالحرب ملقاة على عاتق الاتحاد السوفييتي دون أن يكون لهذا أي أساس. ولا يكلف واضعو هذا السيناريو أنفسهم في تفسير "نشاط الاتحاد السوفييتي". ومن البديهي تماماً أن المقدمات التي تقوم عليها خطة "امكانية" حدوث هجوم سوفييتي على إيران ليست الا قناعاً يختفي وراءه الجوهر العدواني لمخططات البنتاغون. كما يصبح بديهياً أيضاً أن تنطلق جميع عمليات الجيش الأمريكي من الاستعداد التام "للقيام بكل ما هو ضروري وممكن للدفاع عن مصالح تلك الخطة أيضاً مفاجآت مثل: "خلال اثني عشر يوماً قبل بدء العمليات تصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى استنتاج (أي انها تتخذ بنفسها قراراً - المؤلف) مفاده أن الهجوم السوفييتي على إيران أمر حتمي لا مفر منه، فتعلن التعبئة الجزئية، وتوجه جزءاً من قوات الانتشار السريع نحو بلدان الشرق الأوسط" التي سمحت سلفاً للأمريكيين بمركزه قواتهم على أراضيها وكذلك "ينطلق إلى هناك مشاة البحرية الأمريكية المتمركزين في الولايات المتحدة".

يقوم جنرالات البنتاغون بوضع وصف مفصل لما سيحدث قبل "اثنين وأربعين يوماً من البداية". ثم "قبل سبعة وثلاثين يوماً" ... وهكذا حتى تبدأ المعارك على اليابسة وفي البحر، في آسيا وفي المحيط الهندي، في أوروبا وفي كل مكان. "وتطالب الولايات المتحدة الروس بضبط الأعصاب ثم تنشر قواتها في إيران"، "وتسمح العربية السعودية بوجود القوات الأمريكية على أراضيها" ثم "تبدأ المعارك البحرية بين أساطيل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مياه المحيط الهندي" وكذلك "بين الطيران الحربي الأمريكي والسوفيت فوق أراضي إيران" وما إلى ذلك... أي - باختصار - تبدأ الحرب العالمية الثالثة في هذه المنطقة بالذات من الكرة الأرضية. بكلمات أخرى، لا نستطيع أن نعطي أية صفة لهذا السيناريو سوى أن نقول عنه أنه هذيان، إلا أن وسائل الإعلام الأمريكية نظرت إليه نظرة جدية. في الثلاثين من آذار عام 1983 أجملت صحيفة واشنطن بوست النتائج معتمدة على مقولة "الخطر السوفيتي" ذاتها: "ان لدى السوفيت ما يكفي تماماً من القوة العسكرية كي تنتصر جيوشها لتجتاز إيران وتصل إلى الخليج العربي لتشكل تهديداً جديداً على امدادات النفط العربي إلى الغرب". لذا فإن إحدى خطط الطوارئ تنص على القيام بضربة نووية جواية في حال محاولة السوفيت احتلال إيران".

كتب يوري جوكوف في جريدة البرافدا/5 نيسان 1983/: "يعرفون في واشنطن تمام المعرفة عدم وجود أية نية لدى الاتحاد السوفيتي لمهاجمة إيران أو أي بلد آخر. إلا أن السيناريو الرسمي الذي نشرته وكالة يونايتدبرس يشير بصراحة تامة وواقعية أيضاً إلى الأسباب التي تدفع الأمريكيين إلى اقامة قواعد عسكرية في الشرق الأوسط وفي جزيرة ديبغو - غارسيا، في المحيط الهندي وفي اليابان في كثير من البلدان المحيطة بالاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية الأخرى".

وبعد أن تم نشر هذه الخطة عاد رجال الإدارة الأمريكية مجدداً إلى نشاطهم ليروجوا لموضوعة جديدة لهم تزعم أن "خطراً دائماً يهدد إيران من الشمال" ويمكن له أن يتحول إلى "هجوم سوفيتي". ولهذا قامت

وزارة الخارجية السوفيتية بتقديم مذكرة إلى السفارة الأمريكية في موسكو تذكر فيها أن مثل هذه التأكيدات لا يمكن أن تصنف الا على أنها اختلاقات خرقاء من بدايتها إلى نهايتها(23). ولا يمكن لمثل هذه التصريحات الاستفزازية أن تخفي حقيقة الأمر، وهي أن تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية هذه تخلق حالة من التوتر وخطراً جدياً على السلام في منطقة الخليج العربي، بما في ذلك خطراً على إيران نفسها. لا يوجد - ولم يكن موجوداً - أي خطر على إيران من جانب الاتحاد السوفيتي. وقد صرح الاتحاد السوفيتي مراراً وعلى أعلى المستويات انه يقف ويؤيد تطوير علاقات جوار طيبة مع إيران تقوم على مبدأ التعاون المشترك.

بعد أن غطت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة بشبكة كثيفة من القواعد العسكرية ومراكز الارتكاز العسكرية اللازمة لقوات الانتشار السريع تحاول ترسيخ أقدام التواجد العسكري الأمريكي في هذه المنطقة، وتعتقد واشنطن أن "الهراوة الضخمة" ستخيف شعوب المنطقة لتنجر في تيار سياستها الجارف، وتمكنها من قمع أية حركة تهدد مصالح الغرب في تلك البلدان. ولا تستبعد الولايات المتحدة استخدام السلاح النووي أبداً. وقد نشرت الصحافة أن الأسلحة النووية تتراكم في جزيرة ديبغو - غارسيا. وعندما وضع السلاح النيتروني تحت تصرف الجيش الأمريكي تحدثت شخصيات أمريكية رسمية عن خطط استخدام هذا السلاح "في ساحة المعركة وخارج حدود أوروبا" بما في ذلك كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الأمريكي في مؤتمره الصحفي المنعقد في 2 آب 1981. وقد أعطى هذا بالذات المبررات للصحافة كي تتحدث عن احتمال استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النيتروني في الخليج العربي.

نذكر على سبيل المثال أن المنظر السياسي الأمريكي ز. تاكر أيد تأييداً كاملاً استعداد الولايات المتحدة لاستخدام السلاح النووي التكتيكي في الخليج، أما البروفيسور ل. مارتين الأستاذ السابق لمادة البحوث العسكرية في أحد المعاهد اللندنية فقد قال: "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية

أن تنقل السلاح النووي إلى مسرح العمليات العسكرية في جميع واجهاتها مع الدول الكبرى في منطقة الخليج".

وفي تقارير صندوق كارنيغا حول قضايا الأمن والرقابة القادمة على التسليح يجري الحديث 3 عن امكانية استخدام السلاح النووي التقليدي في الخليج العربي، وينظر مؤلفو هذه التقارير نظرة ايجابية إلى "تقوية عامل ضبط الأعصاب" بالحديث عن خطر تصعيد الصدام النووي ليصل إلى حرب نووية شاملة، وكذلك الحديث عن أن استخدام السلاح النووي التكتيكي في هذه المنطقة القليلة السكان سيكون أقل "ضرراً" من ناحية الخسائر البشرية مما لو حدث في أوروبا، لأن أهداف الضربة النووية الأمريكية ستكون موجهة إلى نقاط رئيسية مهمة مثل طرق المواصلات في السلاسل الجبلية (24). ليست هذه تنظيرات علماء لا يخرجون من مكاتبهم، إذ أن إدارة ريغان أخذت بكثير من المقترحات التي جاءت في التقارير المذكورة (مثل توسيع عمليات تحديث القواعد في جزيرة ديبغو - غارسيا، وتأييد إسرائيل تأييداً غير محدود...).

ويشهد المقال المنشور في المجلة الأمريكية الأسبوعية "أفيايشن أويك اند سبيس تكنولوجي" في عددها الصادر بتاريخ 28 شباط 1983 على أن التحضيرات لعمليات عسكرية تجري على نطاق واسع وعلى قاعدة متينة . وتقول المجلة أن وزير الدفاع الأمريكي يدرس قضية استخدام الصواريخ المجنحة من قواعد برية، (من طراز "توماغافك") منتشرة في مناطق المضائق البحرية الاستراتيجية المهمة في العالم كله ضد البواخر المعادية. (ربما كان من الضروري الاشارة إلى أن تنفيذ هذا البرنامج مرتبط بتقديم عروض جديدة للمجتمعات الصناعية لا تقل قيمتها عن 2.2 مليار دولار). ويرى خبراء البنتاغون العسكريون أن منظومة الدفاع المضادة للبواخر المعتمدة على قواعد برية صالحة للاستخدام أيضاً من أجل الدفاع عن مناطق انزال مشاة البحرية الأمريكية وقوات الانتشار السريع والدفاع عن جزيرة ديبغو - غارسيا في حال احتلالها عند بدء العمليات العسكرية. كما أن أحد موظفي وزارة الدفاع الأمريكية صرح بأن "هذه المنظومة" تستطيع إذا

دعمت بقوات الانتشار السريع أن تحاصر من على أراضي عُمان مدخل البحر الأحمر". ويجري الحديث هنا عن خطط استخدام هذه الصواريخ المزودة برؤوس نووية استخداماً واسعاً خاصة في عمليات القوات المسلحة الهجومية بمنطقة الخليج العربي. وفي مقالة نشرتها مجلة "أيشا أوك" الأسبوعية تحت عنوان "هل ستمس الحرب النووية الآسيويين؟" جاء "ان الوثائق التي قدمها البنتاغون إلى الكونغرس الأمريكي في نهاية عام 1982 تشير بتحديد تام إلى أن بواخر الأسطول السابع الأمريكي تحمل 1500 قطعة سلاح نووي. ويقول خبراء القوات المسلحة البحرية ان كل حاملة طائرات تقوم بجولة استطلاعية عادة تحتوي على مئة قنبلة نووية مخصصة لاستخدام طائراتها القاذفة المقاتلة، كما تحتوي على عشر قنابل نووية أخرى تحت - مائة مخصصة للطائرات العمودية التي تلاحق الغواصات الحاملة للصواريخ ذات الرؤوس النووية.

وتتراوح قدرة هذه القنابل بين 100 إلى 500 كيلو طن. وإذا أخذنا بالاعتبار أن مركز هيروشيما تهدم من أساسه بوساطة قنبلة قدرتها 20 كيلو طن فقط يمكننا أن نحسب بدقة كافية أن كل حاملة طائرات من تلك تحمل على متنها قوة نووية تفجيرية أكبر - على أقل تقدير - بخمسمئة مرة من تلك التي استخدمت في السادس من آب عام 1945 وحولت إلى رماد أو فحمت أو ابادت باشعات الراديوم 118000 مواطن كانوا يعيشون في هيروشيما"(25).

تنظر واشنطن إلى العالم كله على أنه مسرح للعمليات العسكرية، ولا تخرج عن هذا المسرح منطقة الخليج العربي التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تصعيد تواجدها العسكري فيها بجميع الطرق والوسائل. ولم تنشغل إدارة ريغان بنشاط في اعداد التجهيزات المادية وتعبئة "مبدأ كارتر" وحسب، بل وفي تطوير هذا المبدأ وتوسيعه.

وقد وضعت الحكومة الأمريكية نصب أعينها منذ البداية "أن تعرض نشاطها السياسي وقدرتها العسكرية في الشرق الأوسط على شاشة الخليج

العربي" (26). ويجري التركيز بشكل رئيس على الجوانب العسكرية في هذا النشاط وهي توسيع تواجد الولايات المتحدة العسكري ونقل قطع عسكرية أمريكية ونشرها في المنطقة وتزويدها بكل ما يلزم من سلاح. لقد تغيرت طبيعة مبادئ الولايات المتحدة السياسية حيال الشرقين الأوسط والأدنى، إذ جرى تمييز هذه المنطقة على أنها منطقة عسكرية استراتيجية ذات أهمية خاصة يساوي أمنها "أمن أوروبا الغربية". وقد أشارت النيويورك تايمز في عددها الصادر في الخامس من أيار عام 1982 إلى أن "الولايات المتحدة الأمريكية انتهت في عام 1981م إعادة النظر جدياً بسياساتها العسكرية".

جاء في أحد البحوث التي أعدها للبتاغون الأدميرال بيغلي والأستاذ تومبسون الباحث في مركز جورج تاون للدراسات الاستراتيجية والدولية أن "القدرة الأمريكية على توجيه النار خلال عدة ساعات يجب أن تكون العامل الحاسم في الدفاع عن منطقة الخليج". وبما أن الأمر كذلك فلا بد للجيش الأمريكي من أن "تبقى في حالة الهجوم وعزل قوى المنطقة والحيلولة دون تدخل القطعات الجوية السوفيتية السريعة التحرك أو القطع البحرية السوفيتية المنتشرة في المنطقة" (27).

في بداية عام 1982 تم اقرار دليل أعده البنتاغون عنوانه "دليل لأمر الدفاع خلال السنوات المالية 1984 - 1988" ليكون وثيقة أساسية لتطور القوات المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية. وانطلاقاً من هذا المرسوم الذي أعده البنتاغون فإن الدفاع عن الخليج العربي يأتي على جدول المهمات الأولية الملحة التي تقف أمام حكومة ريغان في الدرجة الثانية من الأهمية أي مباشرة بعد الدفاع عن أمريكا الشمالية وبلدان حلف شمال الأطلسي. كما جاء في الدليل أن "عمليات الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الأخرى من العالم تقوم على أساس الدفاع عن المصالح الأمريكية الرئيسة مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل طعن الاتحاد السوفيتي، وكذلك تحويل الانتباه عن أوروبا وجنوب غرب آسيا. إلا أن الهجوم المضاد يمكن أن تقوم به القوات الأمريكية في مناطق أخرى من

العالم في بداية العمليات العسكرية كي تفتنم فرصة توجيه الطعنات إلى الخصم".

ان التوجيهات العسكرية الأمريكية خلال الأعوام المالية 1984-1988 تشير إلى توزيع القوات العسكرية بين منطقتي حلف الناتو والخليج العربي على أساس أن هاتين المنطقتين مترابطتين من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية. وانطلاقاً من المخططات لابد من توفير القوة التي يمكن لها أن تستخدم للدفاع المباشر عن منطقة حلف الناتو، وللدفاع عن مصالح الحفاء في جنوب غرب آسيا. وتنص هذه الوثيقة بالتحديد على أن "تحسين عمليات الاستخبارات والمراقبة ومنومة الانذار والمراقبة الجوية وقوى الطيران المقاتل التي تضمن الدفاع عن الجناح الجنوبي الشرقي في منطقة حلف الناتو سيكون لها بحد ذاتها علاقة خاصة مباشرة مع مسألة الدفاع عن الخليج العربي هو المهمة الثانية من حيث الأهمية بعد "رد الخطر عن أوروبا الغربية"(29).

ان الاستعدادات العسكرية الضخمة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمس بهذا الشكل أو ذاك منطقة الخليج العربي وذات الصلة الوثيقة المادية والتكنولوجية بتموين "قوى الانتشار السريع" تنطلق من مهمات رفع القدرات العسكرية الأمريكية في هذه المنطقة. وقد أعطى هذا كله للمجلة الأمريكية "انترناشونال سيكيوريتي" المبررات اللازمة للوصول إلى نتيجة تقول "ان الخليج العربي أصبح الآن المنطقة السائدة في خطط الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية"(30).

تربية "العضلات العسكرية":

أكملت إدارة ريغان مشاريع إدارة كارتر بمضامين جديدة بعد أن طورت وعمقت الاستعدادات العسكرية فيما يتعلق بمنطقة الخليج. وصار أهم ما يميز نشاطاتها في هذا الاتجاه النقاط التالية:

- تنظيم دورات تدريب عملية لقطع مختلفة في الجيش الأمريكي سواء على أرض الولايات المتحدة الأمريكية أو في منطقة الخليج بالاشتراك مع قوات

من دول المنطقة لاعداد كيفية سير عمليات "قوات الانتشار السريع" على أرض الواقع.

- ترسيخ أقدام القوات الأمريكية في المنطقة لتبقى فيها بشكل دائم مع محاولات مستمرة لتوسيع مجال بقائها الدائم.

- التمكن من المنطقة واستيعابها عسكرياً بشكل واسع وسريع، بما في ذلك ضمن طرق مواصلات الجيوش وتموينها وما إلى ذلك.

نشرت النيويورك تايمز في عددها الصادر 12 آذار 1981 مشيرة إلى أن مصدر هذه المعلومات مصادر رسمية في الحكومة الأمريكية ما يلي: "بدأ في عهد إدارة ريغان تنفيذ الخطة الخمسية التي وضعت في عهد كارتر لبناء وتوسيع شبكة القواعد العسكرية في الشرق الأوسط والمحيط الهندي، ذلك لضمان دعم القوات الأمريكية البحرية والجوية في هذه المنطقة". وقد وضعت الخطة لجنة رؤساء هيئات الأركان لتكون جزءاً من استراتيجية شاملة وضعت من أجل القوات البحرية و"قوات الانتشار السريع" الأمريكية في المنطقة. وبعد تسمية كاسبار واينبرغر وزيراً للدفاع بادر فوراً إلى دراسة هذه الخطة وتوسيعها. "سيكون بوسع القوات المسلحة الأمريكية منذ الآن الوصول إلى شبكة القواعد بالتنسيق مع حكومات هذه المنطقة، إلا أنها لن تستطيع مركزها على أساس دائم. وستتم جميع عمليات تحديث هذه القواعد على حساب الولايات المتحدة".

في البداية كان تقدير البنتاغون لمجمل تكلفة تنفيذ البرنامج الأمريكي لتحديث المواقع العسكرية في منطقة الخليج وبناء أخرى جديدة لا يتجاوز الـ 700 مليون دولار. في أواسط عام 1983 أصبح من الواضح أن كلفة هذا البرنامج لن تقل عن 2 مليار دولار. وبعد أن أخذ الكونغرس الأمريكي بعين الاعتبار هذا الارتفاع الكبير في كلفة البرنامج أصدر قراراً خاصاً في 21 حزيران عام 1983 "يلزم وزارة الدفاع باعداد تقرير عن مقدار النفقات اللازمة لتخديم جميع المنشآت العسكرية في منطقة الخليج في كل بلد على حدة".

وفي آيار عام 1981 قالت مجلة وزارة الدفاع الأمريكية "آرم فورسيز جورنال" ان البنتاغون أعد تقريراً سرياً خاصاً وجهه إلى الكونغرس يشرح فيه برنامج التنامي الشديد في احتياجات القوات المسلحة الأمريكية إلى نقل ملاكات كبيرة من الموظفين العسكريين والعتاد الحربي إلى منطقة الشرق الأوسط لثماني سنوات. وانطلاقاً من الحسابات الأولية فإن تنفيذ هذا البرنامج سيكلف ما لا يقل عن 30 مليار دولار.

ويظهر من هذه المعلومات ان الإدارة الأمريكية لا تبخل بأية أموال في سبيل أن ترسخ القوات الأمريكية أقدامها في المنطقة، وكانت تلك الإدارة تحابي بشتى الطرق بلدان الخليج التي وافقت على استخدام القوات الأمريكية لمواقعها العسكرية. من أجل هذه المهمات لم تضمن ادارة ريغان بأية جهود أو أموال حتى انها فاقت في نشاطها العسكري الذي لا يكل ولا يمل أي حكومة سابقة لها.

صرح وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية في نهاية عام 1981 أن الولايات المتحدة ستنفق على ما يبدو 1.5 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة من أجل تحديث القواعد العسكرية وتوسيع المنشآت العسكرية البحرية في السلطنة. وقد خصصت لعمال البناء في تلك المنشآت خلال السنوات 1981-1983 ما يعادل 2000 مليون دولار.

وفي عام 1980 وقع مع الصومال اتفاق يقضي باستخدام الأسطول الأمريكي للموانئ الصومالية. الا أن مطامع نظام باري التوسعية على حساب إقليم أوغدين الأثيوبي كانت واضحة إلى درجة أن ردود الفعل السلبية التي صدرت عن معظم الدول الافريقية جعلت "أكثر الشخصيات الأمريكية المسؤولة تخاف من أن تقوم الصومال التي أعادت تسليحها (بفضل امدادات السلاح الأمريكي على شكل تسديد قيمة القواعد) بهجوم جديد ضد أثيوبيا ونصحوا حليفهم الجديد من وراء البحار"(31).

رفض الرئيس ريغان هذه "المواقف المتحفظة". وفي آذار عام 1982 حضر باري إلى واشنطن ليحظى هناك بلقاء طيب وفي تموز أصدرت الإدارة

الأمريكية تعليماتها لاقامة جسر جوي عاجل بين الولايات المتحدة والصومال لنقل الأسلحة إلى هناك.

أصبح المرفأ الكيني مومباسا مركزاً دائماً تعرج عليه البواخر الحربية الأمريكية بما في ذلك حاملات الطائرات اعتماداً على ما يسمى بـ "ميثاق الدفاع المشترك" بين كينيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي وقع في عام 1980. وقد أشارت صحيفة "ديلي ناشيونال" الكينية في عددها الصادر بتاريخ الخامس من نيسان عام 1983 إلى أن موباسا تتحول إلى قاعدة عسكرية بحرية للولايات المتحدة مخصصة لتمرکز "قوات الانتشار السريع". ومن الطريف أيضاً أن يبدأ الحديث عن بناء ميناء تجاري جديد على الرغم من أن منشآت الميناء القديم لا تستخدم بسبب قلة البضائع المنقولة والبواخر التجارية الراسية فيه.

في عام 1983، أثناء جلسات الكونغرس أعلنت وثائق سرية تسمح بالافتراض أن حجم التحضيرات العسكرية المخصصة لخدمة "قوات الانتشار السريع" أكبر بكثير مما هو معروف. في 23 حزيران عام 1983 صرح د. مارتين مراسل الشركة التلفزيونية بي.بي.اس في البنتاغون أن الولايات المتحدة تلعب في الخارج "بعضلاتها العسكرية" على المكشوف. الا أن هذا اللعب يتم بصورة سرية جداً. ففي المطار العسكري الواقع في وسط الصحراء بمصر يقيم مئة خبير عسكري أمريكي وضعت تحت تصرفهم منشأة قيمتها الاجمالية 70 مليون دولار ليشرفوا على الطلعات الليلية التي تقوم بها طائرات مجهزة بمنظومة (اواكس). (أي منظومة طائرات الاستطلاع والتسيير بواسطة الرادار - المترجمان) وعلى طائرات النقل الضخمة ايضاً وأثناء جلسة الاستماع المغلقة في الكونغرس صرح أحد جنرالات سلاح الجو الأمريكي أن هذا المطار قاعدة ممتازة للعمليات السرية. كما رفع النقاب أيضاً عن اتفاقيات سرية تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بانشاء شبكة عريضة من المطارات العسكرية. وقد قيم بعض أعضاء لجنة الكونغرس هذه الاتفاقيات على أنها تشهد "بزيادة الوجود العسكري الأمريكي من جانب واحد للتدخل في الحالات العصبية المتأزمة

بالخارج". والى جانب مطارات مصر هناك مهابط ضخمة في تركيا بالقرب من حدود الاتحاد السوفيتي، وهناك قاعدة قديمة في المغرب تستخدم لتزويد الطائرات الأمريكية بالوقود أثناء توجهها إلى الخليج العربي، كما تقوم الولايات المتحدة بتمويل أعمال توسيع مطار ليبيا. وقد أصبح انشاء فرقة من قوات الانتشار السريع قوامها أكثر من 200 ألف عسكري مخصصة لمخزن النفط الرئيسي في العالم، أي للخليج العربي، الخطوة الأهم في التحضيرات العسكرية الأمريكية المخصصة لهذه المنطقة. بدأ انشاء هذه الفرقة في الأول من آذار عام 1980. وتجهز فرق قوات الانتشار السريع وتدرّب للانزال في أية لحظة من الجو أو البحر في المناطق المتأزمة". تزيد إدارة ريفان مخصصات هذه القوات. وطبقاً لميزانية عام 1983 خصصت هذه الإدارة لـ "ق اس" أربعة مليارات من الدولارات. ويجري التخطيط لمضاعفة هذه المخصصات في المستقبل القريب.

ولتحقيق استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب غرب آسيا أُعدت خطة خمسية لتطوير قوات الانتشار السريع (ق اس). وتنص هذه الخطة على تحديث القطعات المتنقلة في الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع امكانية تسليحها تسليحاً طليعياً بالتكنولوجيا والوسائل المادية التنقية، ودعمها دعماً دائماً مستمراً وضمان استمرار تواجد القطع العسكرية الأمريكية في نقاط مختلفة من العالم، وتدريب واعداد قطع لخوض عمليات عسكرية في ظروف مناخية متباينة وفي مناطق طبيعية مختلفة، واعداد وسائل انتقال تضمن نقل ق اس جواً وبحراً بأسرع ما يمكن إلى منطقة جنوب غرب آسيا وتسهيل انتشارها وتوزعها هناك. وكذلك انتشار وسائل امداد العمليات العسكرية، كما تنص الخطة على الحصول على موافقات بالطيران فوق أراضي دول المنطقة وضمان أمن القوات الأمريكية على طرق المواصلات الجوية والبحرية ذات المسافات الشاسعة خاصة أثناء حدوث صدام عسكري.

خصصت الولايات المتحدة الأمريكية لتطور ق اس خلال الخطة الخمسية من 1981 حتى 1985 مبلغ 9 مليارات من الدولارات، من بينها 1.5 مليار لإنشاء ناقلات بحرية حربية، أي قواعد عائمة تخزن فيها الأسلحة والذخائر والمعدات التقنية اللازمة لـ ق اس 0تبلغ كلفة كل ناقلة - أو كل قاعدة عائمة - نحو 110 ملايين دولار)، و 1.5 مليار للأسلحة والتكنولوجيا و 6 مليارات لصنع وشراء طائرات النقل العسكرية ذات الحمولة الثقيلة بما في ذلك الطائرات من طراز اكس سي(33).

ان انشاء القيادة المركزية (السنكوم) على تخوم عام 1982 - 1983 ليس الا خطوة جديدة على طريق تصعيد الخطط العدوانية والتدخل العسكري الأمريكي في شؤون منطقة الخليج العربي. ان هذه القيادة التي بدأت أعمالها في الأول من كانون الثاني عام 1983 تختفي بحماية مصالح الولايات المتحدة في منطقة واسعة من العالم تمتد من الشرق الأوسط عبر منابع النفط الغنية في الخليج العربي لتصل المحيط الهندي. وبدخل حقل مجال نشاطها 19 دولة: أفغانستان والباكستان وإيران والعراق والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر والعربية السعودية وعمان واليمن الشمالي واليمن الديمقراطي ومصر والأردن والسودان واثيوبيا وجيبوتي والصومال وكينيا وقسم كبير من المحيط الهندي بما في ذلك الخليج العربي والبحر الأحمر. (أما ما يتعلق بفلسطين ولبنان وسوريا فقد ألحقوا بمنطقة نشاط هيئة قيادة القوات المسلحة الأمريكية في أوروبا الموجودة في ألمانيا الغربية). وقد أُعلن أن "قوات الانتشار السريع" والقواعد العسكرية الموجودة في جزيرة ديغو - غارسيا وفي عمان والصومال وكينيا ومجموعة أخرى من البلدان ومجموعة حاملات الطائرات القريبة من الخليج العربي تتبع كلها للقيادة المركزية (السنكوم).

ان هذه الخطوة الأمريكية ليست إجراءً تنظيمياً بحتاً ادارياً يعني أن قوات الانتشار السريع التي أنشئت عام 1980 ستكون لها هيئة قيادية محلية، إذ أن لقرار واشنطن معنى آخر أكبر من ذلك بكثير. فهو في جوهر الأمر يعني تطويراً مستقبلياً لنظرية الولايات المتحدة العسكرية السياسية التي تتناول

جزءاً ضخماً من الكرة الأرضية تفصله عن حدود الولايات المتحدة بحار ومحيطات شاسعة. فأهمية هذا الاجراء تكمن في أن بحار ومحيطات شاسعة. فأهمية هذا الاجراء تكمن في أن واشنطن لا تريد أن تتكل في حل الصراعات التي تمزق هذه المنطقة باستمرار الا على القوة وحدها. وقد جاء في الإعلان الرسمي عن تشكيل القيادة الأمريكية المركزية أن هذه البنية الجديدة "ستجواب بشكل أفضل مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أي أنها ستضمن أمن الدول الصديقة في تلك المنطقة وستكون شاهداً على حزم الولايات المتحدة في مسألة تقديم المساعدة للدفاع عن الأصدقاء فيها". ولمحت شخصيات ذات مناصب عالية بأن أحد التصورات حول انشاء السنكوم أن تكون حامية لمنايع النفط. ولا تبخل الإدارة الأمريكية في تمويل هذه القيادة فقد خصصت 1.6 مليار دولار لنفقاتها بعد تأسيسها، وفي السنة المالية 1984 - 1985 خصصت لها 800 مليون دولار) (34).

ان قيام القيادة المركزية يعني أن تخطيط العمليات العسكرية على أرض جنوب غرب آسيا قد انتقل عملياً إلى الساحة المحلية. ويجري بدقة وتفصيل كاملين اعداد قفزات "قوات الانتشار السريع" البوليسية إلى المنطقة. في بداية عام 1983، في مقابلة أجرتها مجلة "المجلة" الأسبوعية السعودية مع وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر صرح هذا الأخير بأن لانشاء القيادة المركزية هدف رئيس هو رفع قدرة ق.اس على التحرك السريع واستعدادها العسكري. وتحدث دون مواربة فأكد أن رفع فعالية استخدام هذه القوات أمر غير ممكن دون أن تخلق لها الظروف المواتية التي تسمح لها بالتوازع والتمركز والتحرك في منطقة الشرق الأوسط. ويرى أيضاً أن هذه المسألة مرتبطة بأن تمنح البلدان العربية تسهيلات للقوات الأمريكية تتيح للأخيرة استخدام القواعد العسكرية والمطارات الواقعة في تلك البلدان، وأن تمنح للطيران الحربي الأمريكي أيضاً حق النزود بالوقود في أجوائها وأن تخزن الأسلحة والذخائر والمعدات التكنولوجية العسكرية على أراضيها.

وقد سعت الولايات المتحدة بدأب كي تحصل على مقر لهيئة اركان القيادة المركزية في المنطقة، فحاولت في البداية أن تضمن موافقة البحرين على ذلك، الا أن رفض سلطات هذه الجزيرة حولت الانتباه نحو رأس بنعاس الواقعة في مصر على ضفاف البحر الأحمر، وكان لعاب استراتيجي البنتاغون يسيل منذ فترة طويلة كلما تذكروا هذا الموقع ليجعلوا منه موقعاً رئيساً من مواقع قوات الانتشار السريع. وفي بداية عام 1983 اشار واينبرغر بصراحة إلى أن هذه القاعدة "من وجهة النظر الاستراتيجية تصلح تماماً لتكون مقراً لهيئة أركان قوات الانتشار السريع"(35).

من المعروف أن الرئيس المصري السابق أنور السادات كان قد وعد بوضع هذه القاعدة تحت تصرف الولايات المتحدة. لذا خصصت الولايات المتحدة فوراً مبلغ 91 مليون دولار من أجل تجديد هذه القاعدة. وكانت حسابات البنتاغون لنفقات اعادة بناء رأس بنعاس تصل إلى 500 مليون دولار تصرف خلال أربع سنوات(36). وبعد مصرع السادات دارت بين القاهرة وواشنطن محادثات طويلة لتوقيع اتفاقية سرية حول استخدام قوات الولايات المتحدة لقاعدة في مصر على ضفاف البحر الأحمر في حالة الطوارئ، الا أن الطرفين لما يصلا إلى اتفاق مشترك.

كتبت جريدة "الأهالي" لسان حال الحزب الوطني التقدمي (اليساري) في عددها الصادر في 27 أيار 1983 أن سبب توقف المحادثات بين الطرفين يكمن في رفض الجانب المصري تلبية مطالب الولايات المتحدة الأمريكية التي تمس من سيادة مصر على أراضيها ومنشآتها العسكرية، كما رفضت توقيع تعهد مكتوب يضمن وعود السادات الشفهية". لذا قامت واشنطن فوراً - كما كتبت نيويورك تايمز - "بمضاعفة الجهود" للبحث عن "قاعدة بديلة" في اليونان أو تركيا أو عمان أو العربية السعودية"(37).

ويساهم في اعداد العمليات العسكرية عملياً على الساحة المحلية والمناورات العسكرية التي تجربها قوات الانتشار السريع دورياً في الشرق الأوسط بالاشتراك مع قطعات من قوات بعض دول المنطقة. فقد جرت في تشرين الثاني وكانون الأول من عام 1983 مناورات عسكرية اشترك

فيها ستة آلاف عسكري أمريكي نقلوا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر والصومال والسودان وعمان. وكان أهم ما يميز هذه التدريبات التي تم أثناءها نقل القوات الأمريكية إلى ساحة العمليات في المنطقة، مشاركة القاذفات الاستراتيجية الأمريكية من طراز (B-52) التي انطلقت من الولايات المتحدة لتقوم بقذف تدريبي على عدة نقاط في مصر (38). وفي كانون الأول من عام 1983 قامت القوات المسلحة الأمريكية بمناورات جديدة على أرض عمان والسودان والصومال. وكان تسليط الأضواء على هذه المناورات أقل من سابقتها. لكن شارك في المناورات التي جرت في عمان وحدها 2.5 ألف جندي أمريكي وقطع من الاسطول الحربي والقوات الجوية الأمريكية. وفي آب 1983 جرت على أراضي مصر والسودان وعمان والصومال مناورات برابت ستار - 83 (النجم الساطع 83)، وقد شارك فيها - كما أشارت صحيفة الغارديان البريطانية أكثر من 10 آلاف عسكري أمريكي.

ومن خلال هذه المناورات يعد سيناريو الانقراض مستقبلاً على دول الخليج. ففي المناورات التي استغرقت خمسة أيام وجرت على أرض عمان في كانون الأول 1982 جرى انزال مشاة البحرية الأمريكية على ضفاف عمان من بواخر الانزال بتغطية من حاملات الطائرات "انتربرايز". كما جرى تمثل هجوم على مطار عمان شاركت فيه القاذفات الأمريكية.

صنفت وزارة الخارجية الإيرانية هذه المناورات على أنها استمرار للسياسة الأمريكية التوسعية وسياسة التدخل والعدوان وأدانت عمان التي سمحت بإجراء هذه المناورات على أراضيها. واعتبرت صحيفة "المجاهد" الجزائرية هذه المناورات حدثاً عدوانياً مباشراً الهدف منه ارهاب العرب.

يجري في الثمانينيات التركيز بشكل رئيس على زيادة الوجود العسكري البحري الأمريكي في المناطق المتاخمة للخليج العربي وبشكل خاص في المحيط الهندي. ويتمركز أسطول ضخمة من البواخر الحربية التي ترفع علم النجوم المخطط في الشرقين الأوسط والأدنى. ويقوم الاسطول الأمريكي السادس بدوريات دائمة في البحر الأبيض المتوسط تشاركه فيها حاملتنا

طائرات على متنها نحو 160 طائرة عسكرية وفرق من مشاة البحرية، وبين فترة وأخرى تتوجه إلى البحر الأبيض المتوسط حاملات طائرات إضافية أخرى كي تقوم باستعراض الامكانيات المتنامية التي يتمتع بها الأسطول إذا ما حصلت أزمة تستدعي استخدام القوة. وفي بداية عام 1982 شارك في المناورات التي تزامن وقتها "مصادفة" مع بداية الحرب في لبنان أربع حاملات طائرات أخرى.

تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية في بحر العرب بمجموعة من حاملات الطائرات التي قدمت إلى هناك في عام 1979 ولا تزال على هبة الاستعداد في حالة نفيير دائم وعلى متنها ثمانون طائرة حربية وفرقة من مشاة البحرية الأمريكية تعدادها 1800 عسكري مستعد للانزال في منطقة الخليج العربي في أية لحظة (39).

والى جانب هذا لا بد من الاشارة إلى أن القاعدة المركزية الأمريكية الأهم في المنطقة هي جزيرة ديغو - غارسيا في المحيط الهندي التي تعتبر قاعدة بحرية عسكرية ضخمة ونقطة انطلاق عسكرية جوية. وقد ترك لهذه الجزيرة أن تقوم بالدور الأهم في تخطيط العمليات الحربية لمنطقتي الشرقين الأوسط والأدنى. وعلى أرضه هذه الجزيرة رست 13 سفينة نقل حربية تحمل التموين والوقود والسلاح والذخائر التي تكفي 12 ألف مجموعة من مجموعات مشاة البحرية لمدة ثلاثين يوماً. كما أعاد البنتاغون تجهيز مدرجات الاقلاع والهبوط بحيث صارت القاذفات الاستراتيجية من طراز (B-52) قادرة على الهبوط والاقلاع في الجزيرة.

ويقوم البنتاغون بشكل حثيث وسريع بأعمال تجديد منشآت الموانئ في الجزيرة، بحيث تستطيع استيعاب ألفين من العسكريين الأمريكيين بشكل دائم، وكذلك تمدد طول مهابط الطائرات وتبني الثكنات التي تستطيع استيعاب خمسة آلاف جندي وضابط أمريكي. وتريد واشنطن أن تحول جزيرة ديغو - غارسيا إلى حاملة طائرات أمريكية لا تغرق في المحيط الهندي.

تشير صحيفة "باتريوت" الهندية إلى أن البنتاغون أقام في المنطقة حتى الآن 30 قاعدة وقلعة عسكرية. ويستطيع نصف الطائرات الأمريكية المئة والثمانين الرابضة على متن حاملتين أمريكيتين للطائرات تجوبان في المنطقة أن يتزود بأسلحة نووية. أما في منطقة المحيط الهندي فيتمركز نحو 140 ألف جندي أمريكي(41).

والادارة العسكرية الأمريكية مهتمة جداً بالتمركز بأكبر عدد ممكن من بلدان منطقة الخليج، وليكن في البداية بقوات ضئيلة، إذ أن هذا سيساعدها في استيعاب مسرح العمليات العسكرية التي يخطط ويعد لها بالسرعة القصوى. وقد استطاعت واشنطن ان تجعل من المنطقة موقعاً عسكرياً متقدماً لأسلحتها النووية. ويتحول المحيط الهندي شيئاً فشيئاً إلى قلعة لنشر الأسلحة الاستراتيجية التابعة للولايات المتحدة وحلف الناتو أيضاً. وقد خطط البنتاغون لانفاق 25 مليون دولار خلال خمس سنوات تمتد من 1980 وحتى 1985 تطبيقاً لخطة "الدراسة الاستراتيجية" لمنطقة المحيط الهندي.

وليس صدفة أن ترفض الولايات المتحدة الأمريكية رفضاً قاطعاً العودة إلى متابعة المحادثات السوفيتية الأمريكية حول الحد من التواجد العسكري في المحيط الهندي والتي كانت قد بدأت في السبعينيات وقطعتها الولايات المتحدة متعددة إلى جانب أنها تنسف جميع الجهود الدولية التي تبذل في إطار الأمم المتحدة لتحويل هذا المحيط إلى منطقة سلام عالمي خالية من السلاح.

ومن المعروف أيضاً أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية عدا جزيرة جيبغو - غارسيا قواعد ونقاط ارتكاز عسكرية أخرى في عمان والبحرين وكينيا والصومال، وكذلك في استراليا وجنوب أفريقيا، وفي الفيليبين. وتستمر حكومة ريغان في البحث عن قواعد جديدة أخرى في هذه المنطقة. وتولي إدارة ريغان أهمية خاصة لتواجد القوات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل دائم. وتوجد كتيبة عسكرية أمريكية في شبه جزيرة سيناء في إطار "القوات المتعددة الجنسيات" التي تراقب تنفيذ

معاهدة "السلام" بين مصر واسرائيل، (أما بقية هذه القوات فتشكلت من قطعات صغيرة من انكلترا وفرنسا وإيطاليا وأستراليا ونيوزلندا ولأورغواي والنرويج). وفي سيناء أيضاً تتمركز الوحدة 82 من فرقة المظليين التي تشكل جزءاً من "قوات الانتشار السريع". وبهذا تمكنت هذه القوى العدوانية للمرة الأولى من الحصول على رأس جسر "علني" لها لتتمركز في أقرب نقطة إلى الخليج مباشرة. وتؤكد المجلة الأسبوعية الأمريكية المتنفذة "يو.اس. نيوز أوورلد ريبورت" أن أهمية تواجد القوات الأمريكية ضمن القوات المتعددة الجنسيات في سيناء تكمن في أن قوات الانتشار السريع تتواجد الآن في مسرح العمليات وتتلقى التدريبات في الصحراء لتكون مستعدة في أية لحظة للتوجه إلى أية منطقة في منطقة الشرق الأوسط" (43).

والنقطة الجوهرية الأخرى في سياسية واشنطن الشرق - أوسطية والخليجية أصبحت في الثمانينيات الجهود المتواصلة لاقامة حلف عسكري سياسي على أرضية معاداة السوفيت يضم الدول المحافظة ليقوم هذا الحلف بحماية مصالح رأس المال الأمريكي ربحان مساعيها الحثيثة لتوسيع التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والمناطق الموصلة إليه فانها شرعت - في الآن ذاته - بالدعاية لموضوعة تقول بأن هذه المنطقة معرضة لتهديد الاتحاد السوفييتي المستمر ولهذا لابد للدول التي تقع فيها وخاصة إسرائيل ومصر والعربية السعودية من أن تتحد لدفع هذا "الخطر السوفييتي"، (أو - إذا أردنا الحقيقة - لضمان السيادة الأمريكية عليها). ان الشوق إلى اقامة حلف عسكري، بغض النظر عن مصير حلف بغداد وحلف السنو وغيرهما، يُّبرح بواشنطن التي عازمت عزمًا صارمًا على أن تحاول - هذه المرة تحت لافتة "الوفاق الاستراتيجي" ضد الاتحاد السوفييتي - ربط شعوب المنطقة بحلف تابع لأمريكا وتحت رعايتها. كتبت النيويورك تايمز في عددها الصادر بتاريخ 25 كانون الأول عام 1981 تقول: "تعتبر واشنطن ان من الضرورة الملحة اقامة منظومة للدفاع الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وهي تعي أن إسرائيل تستطيع أن تؤمن أكثر القواعد

صلاحية وتجهيزاً في هذه المنطقة التي يحدها البحر الأبيض المتوسط من جهة والمحيط الهندي من الجهة الأخرى. وفي الوقت ذاته ترغب الشخصيات المسؤولة هنا أن تدعم البلدان العربية الواقعة على ضفاف الخليج، وفي الوقت عينه أن تؤمن لنفسها قواعد برية وبحرية عسكرية وتعتمد عليها في حال حدوث صدام مع الروس في منطقة الشرق الأوسط. وعلى ضوء هذا فهي تتصور انه من الضرورة القصوى قيام تعاون بين إسرائيل بما لها من قواعد عسكرية حديثة والبلدان العربية الواقعة على ضفاف الخليج وفي منطقة الممرات التي ينقل عبرها النفط إلى أوروبا والشرق الأدنى".

لكن المطالبة بتأمين رأس جسر أمريكي في الشرق الأوسط أسهل بكثير - كما أكدت مجلة نيوزيوك في أحد أعدادها - من الحصول على هذا الجسر. إذ أن جميع بلدان هذه المنطقة - وربما خرجت عُمان من هذا - لا تريد توقيع اتفاقية رسمية تسمح للولايات المتحدة أن تقيم على أراضيها قاعدة عسكرية أمريكية.

وعلى الرغم من هذا تتلهف واشنطن "للدفاع" عن الخليج العربي. وكى تلف على هذا لتحقيق مآربها تلك تقوم ببيع أحد المعدات والتجهيزات التكنولوجية العسكرية التي يحتاج استخدامها إلى خبراء عسكريين أمريكيين. وهكذا يجري ارغام دول المنطقة على توسيع تعاونها مع الولايات المتحدة في المجال العسكري، وهو أسلوب قديم جرى استعماله مع نظام الشاه في إيران.

وتراهن واشنطن اليوم بشكل خاص على العربية السعودية التي اصبحت، بعد الثورة التي أطاحت بالشاه في ايران، في نظر الاستراتيجيين الأمريكيين البلد الرئيس في منطقة الخليج العربي.

في الأول من أكتوبر عام 1981 أدلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بدوره في توسيع وتطوير "مبدأ كارتر" فأعلن مؤتمر صحفي له جرى في البيت الأبيض أن الولايات المتحدة الأمريكية " لن تسمح" بأن تخرج المملكة العربية السعودية من المعسكر الغربي كما خرجت منه ايران، ولن تتيح

العربية السعودية أن "تصبح إيراناً" ولن يتركوا مجالاً يمكن للسعودية أن تقع فيه في أيدي أولئك الذين يمكن لهم أن يقطعوا عن الغرب امدادات النفط الذي يعتبر ضرورة حيوية بالنسبة إليه". وفي جوهر الأمر أعلن ريغان نفسه حامياً للمملكة وصرح بأعلى صوته على مسمع الملاء كلهم أن على واشنطن منذ اليوم تحديد النظام الذي يجب أن يكون في هذا البلد وأية حكومة يجب ان تحكمه.

لم تستطع الصحافة الأمريكية نفسها أن تمتنع عن الاشارة إلى اللهجة الوقحة في هذا الاعلان الذي يحمل طابعاً مهيناً للسعوديين. كتبت صحيفة "شيغاغو كريبون" في عددها الصادر بتاريخ 19 اكتوبر 1981 تقول: "لقد وعد الرئيس كارتر بالحرب حتى لو أدى ذلك إلى حدوث كارثة نووية فيما إذا حاول أحدهم الهجوم على منطقة الخليج. وتتابع إدارة ريغان هذا المبدأ فتعد بالدفاع عن الحكم السعودي المطلق من جميع الأعداء في الداخل والخارج كما لو كان ذاك البلد إحدى ولاياتنا الخمسين.

ويلزم المبدأ الجديد الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال القدرة العسكرية كي تضمن لنا تلك القوة الوصول إلى المواد الخام في البلدان الأخرى بغض النظر عن رغبة شعوبها بالتعامل معنا أو بغضهم لذلك... وأن نتصرف على هذه الشاكلة يعني أن نتوجه نحو الكارثة".

ان مثل هذا الاعلان، إلى جانب القعقة بال سلاح، يترافق أيضاً بزيادة مخصصات توسيع الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة وبمضاعفة امدادات السلاح الأمريكي إلى حكوماتها. ومما يلفت النظر أيضاً بهذا الخصوص المسرحية التي لعبتها واشنطن في خريف عام 1981 والتي أرفقتها بضجة كبيرة حول بيع العربية السعودية خمس طائرات مجهزة بمنظومة الرادار من طراز (اواكس) وغير ذلك من التكنولوجيا الحربية التي تبلغ قيمتها 8.5 مليار دولار.

لن تضن إدارة ريغان بأية جهود يمكن أن تجعل هذه الصفقة تمر عبر مجلس الشيوخ، وحاولت حكومات الخليج أن تصور ذلك على أنه رهان على نهج واشنطن النزبه في المنطقة، أما حقيقة الأمر فإن حكومة ريغان تعي

أن منظومة (أواكس) لا يمكن أن تؤدي وظائفها بدون خبراء عسكريين أمريكيين، ولذا فإن هذه الصفقة تعني قبل كل شيء نقل منظومة (أواكس) الأمريكية بخبرائها وعسكرييها آلاف الكيلومترات بعيداً عن الولايات المتحدة، عداك أن الجهة المستضيفة ستدفع أيضاً لقاء استضافتها بضعة مليارات من الدولارات. (وليس صدفة أن يصرح واينبرغر بأن اسهام المملكة العربية السعودية الأساسي في ضمان أمن منطقتها سيكون اسهاماً مالياً)(44).

لم تخف الصحافة الأمريكية، ولا حتى كثير من الشخصيات الرسمية، أن الحديث كان يجري، بالطبع، حول توسيع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج. لذا وصل إلى العربية السعودية وفد كبير من التكنولوجيا والخبراء العسكريين الأمريكيين يبلغ عددهم قرابة ألف شخص كي يحضر لاستقبال منظومة (أواكس 9 التي سيبدأ توريدها اعتباراً من عام 1985. وإلى جانب هذا تم توقيع اتفاقية تضمن للأمريكيين "تواجد" منظومة (أواكس) على الطائرات وعلى الأرض حتى عام التسعينيات وتمنع افشاء المعلومات التي تقدمها هذه المنظومة دون إذن من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية واستخدام هذه المنظومة خارج حدود المملكة. وقد أكدت إدارة ريغان على أن لهذه العملية فعالية مزدوجة، فهي تقدم للولايات المتحدة رأس جسر إلى المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى تربط السعودية بشكل أوثق بخطط الولايات المتحدة الأمريكية. كتب ر. آلين المساعد السابق للرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي في صحيفة "واشنطن بوست" بعدها الصادر في 22 أيلول 1981 في مقالة نشرت تحت عنوان "ما هي مصلحتنا في بيع طائرات مجهزة بـ (أواكس) يقول ان هذه الصفقة "ترفع من مستوى فعالية قدراتنا العسكرية الخاصة فيما لو احتجنا إلى توزيع القوات المسلحة الأمريكية في المنطقة المذكورة".

صرح ج. باكلي مساعد وزير الخارجية الأمريكية في مؤتمر صحفي مغلق جرى في 25 آب 1981 وكان مكرساً لخطط بيع العربية السعودية أسلحة

أمريكية قائلاً ان الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم "برقابة تامة" على استخدام منظومة (اواكس).

تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أن تتلقى معلومات استخبارات عسكرية قيمة من المشرفين الأمريكيين على تشغيل المنظومة، وهذا ما يعوض إلى درجة كبيرة من وجود قاعدة عسكرية أمريكية دائمة في المملكة العربية السعودية(45). وقد عمل خبراء البنتاغون العسكريون حسابهم على أساس أن منظومة (اواكس) في بلدان مجلس التعاون الخليجي ستكون أساساً لمنظومة دفاع جوي مضاد في المنطقة ستكون أيضاً تحت رقابة الولايات المتحدة الأمريكية التامة.

وهل يسعنا، ونحن نتحدث عن هذه القضية، ألا نتذكر أن سنوات الثمانينيات حملت إلى المملكة العربية أكثر من 40 ألف عسكري أي أن التواجد العسكري الأمريكي على كل فرد بالنسبة إلى عدد السكان تضاعف خمس مرات عما كان عليه في إيران الشاه. ومن بين هؤلاء قرابة 1500 موظف يساهمون في برنامج الأمن ونحو 3000 أمريكي يعملون تنفيذاً "للاتفاقية العسكرية" ويوجد في المملكة العربية السعودية الآن ملاكات أمريكية للتدريبات العسكرية يفوق عددها ما يوجد في بقية بلدان منطقة الخليج مجتمعة"(46). وإذا أخذنا بالاعتبار هذه الأمور يصبح من الضروري التذكير بأن الولايات المتحدة قدمت للمملكة العربية السعودية منذ عام 1973 وحتى عام 1980 أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية قيمتها 34 مليار دولار(47).

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على ربط دول المنطقة بمشاريع توسيع التعاون العسكري وزيادة التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، العارم بلا هذه الزيادة، وتأمل أيضاً - كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز - أن تؤدي هذه العملية في المحصلة إلى أن تصبح دول المنطقة أكثر صبراً فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي ومهامه في الدفاع عن احتياطي النفط في هذه المنطقة.

بحثاً عن الحلفاء وقواعد النقل:

تسعى إدارة ريغان بدأب كبير إلى إيجاد نقاط ارتكاز بجوار منطقة الخليج العربي وقواعد نقل لقطع "قوات الانتشار السريع". وصارت تتوالى في الصحافة الأمريكية أخبار تقول ان البنتاغون قد أدرج لتحقيق هذا الهدف مواقع عسكرية في تركيا والباكستان ومجموعة من البلدان العربية وبعض بلدان أوروبا الغربية. وتعتبر واشنطن أن الورقة الرئيسية التي عليها ان تراهن عليها هي توسيع التواجد العسكري المباشر في منطقة الخليج وأن تربط بعجلتها دول المنطقة وخاصة في المجال العسكري، وتترك واشنطن لإسرائيل مكاناً مهماً في تنفيذ الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالخليج، فهي حليف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس في هذه المنطقة.

ان توقيع "تذكرة التعاون الاستراتيجي" بين إسرائيل وواشنطن في 30 تشرين الثاني عام 1981 يعتبر في جوهر الأمر اعلاناً رسمياً عن سياسة واشنطن المعادية للعرب المتواطئة مع تل أبيب. وتسعى واشنطن جهدها أن تنهرب من أية اشارة حول الاجراءات المحددة التي يمكن أن تلجأ إليها ضد البلدان العربية الا ان الصحافة نشرت رأياً يقول أن الاتفاقية المذكورة حول الدفاع الاستراتيجي الموقعة مع إسرائيل تنص على توزيع الاحتياطي الأمريكي في إسرائيل وتخزين الأسلحة والذخائر من أجل "قوات الانتشار السريع". وقد صرح الخبراء العسكريون الاسرائيليون سراً وعلناً بأن إسرائيل ليست الا رديفاً لجهود الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو الموجهة نحو ضمان مصالح الغرب في هذه المنطقة(49).

يلقى مثل هذا الطرح تفهماً تاماً في الإدارة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد نشرت صحيفة "انترناشونال هيرالد تريبيون" في عددها الصادر بتاريخ 2 تشرين الثاني 1981 بعض الاستنتاجات من دراسة أجراها البنتاغون حول الحكمة من اقامة تعاون عسكري أوسع مع إسرائيل. وقد ورد في هذه الاستنتاجات بعض المعطيات نذكر منها بأن نقل 70 ألف طن من المعدات اللازمة لفرقة آلية واحدة من الولايات المتحدة إلى الظهران (المركز النفطي الرئيسي في العربية السعودية) مع استخدام نصف الامكانيات الاستراتيجية في القوات الجوية الأمريكية يحتاج إلى 77 يوماً،

ومن ديغو - غارسيا يحتاج إلى 27 يوماً ومن الصومال 14 يوماً ومن كينيا 22 يوماً ومن إسرائيل 11 يوماً، ومن مصر 10 أيام. ويرى خبراء البنتاغون العسكريون أن إسرائيل، بما لها من امكانيات تقنية وتكنولوجية تشكل الاختيار الأفضل.

تنوي الولايات المتحدة توسيع اعتمادها على إسرائيل في تنفيذ خططها الاستراتيجية حيال الشرقين الأوسط والأدنى بما في ذلك الخليج العربي. وهنا يصبح من الواضح أن المذكرة الإسرائيلية الأمريكية حول الدفاع الاستراتيجي المشترك تمتد لتشمل كل منطقة جنوب غرب آسيا من سورية وحتى الباكستان(50).

لا يوافق الا القليل من دول المنطقة على تتبع أثر الاستراتيجية الأمريكية دون تحفظ، ولذا يزداد هذا التحفظ عند الموافقة على منح أمريكا قواعد عسكرية على أراضي بلادهم، لذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة إلى مضاعفة جهودها للسيطرة على منافذ إلى الخليج والمناطق المجاورة له لضمان سلامة طرق نقل الأسلحة والعتاد والذخائر. وتعتبر عمان الدولة الوحيدة بين دول الخليج التي سمحت بجعل أراضيها منطقة لتمرکز "قوات الانتشار السريع". لكن مجلة نيوزيك كتبت في عددها الصادر في 20 كانون الأول 1982 تقول: ومع هذا فإن سياسياً خاضعاً للغرب مثل السلطان قابوس حاكم عمان يتهرب من الإعلان عن صداقته مع أمريكا والتباهي بها. وفي بداية كانون الأول من عام 1982 شارك مشاة البحرية الأمريكية ضمن المناورات التي قامت بها ق اس في عمان فقامت بعمليات انزال على سواحل هذه الدولة. وقبل أن يعطي السلطان موافقته على هذه العمليات أخذ وعداً من واشنطن ألا تعلن عن تلك العمليات وأن تبقىها في إطار السرية. ومن الملفت للنظر أن وزير الدولة للشؤون الخارجية في عمان يوسف العلوي أكد في مقابلة أجرتها معه مجلة نيوزيك في عام 1983 أن "عمان لا تشارك الولايات المتحدة مشاركة كلية في فلسفتها حيال التواجد في المنطقة"(51).

صرح وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز في حديث له جرى في التاسع عشر من أيار عام 1983 مع أعضاء اللجنة الفرعية الخاصة بالعمليات الخارجية في الكونغرس الأمريكي بما يلي: أن مهمات دعم أمننا تتطلب منا أيضاً أن نحافظ على قواعدنا العسكرية وأن ندعم قوات الدفاع المحلية في بلدان مختلفة من العالم. ويشمل هذا قواعدنا العسكرية في الفلبين وتركيا وغيرها من البلدان الواقعة في مناطق استراتيجية هامة. ان الولايات المتحدة لا تستطيع الدفاع عن مصالحها إذا اكتفت بالعمليات داخل الولايات المتحدة وأوروبا، ولا بد لها من أن تشارك في هذه العمليات بلدان العالم الثالث التي يمكن لها أن تمنحنا حق الترانزيت والتزود بالوقود واقامة القواعد على أراضيها. وبكلمات أخرى نقول اننا لن نستطيع - مهما كانت رغبتنا جامحة - تشكيل ق اس ونشرها في المواقع المطلوبة دون الاعتماد على أصدقائنا في العالم الثالث الذين سيمكنوننا من استعمال تلك المواقع".

وهكذا نجد أن الحديث هنا يدور حول إجراء تعديلات في الاتفاقيات المعقودة سابقاً في مجموعة من البلدان حيث توجد قواعد ومواقع عسكرية يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدمها لنقل قطعات ق اس ومعداتنا وذخائرها إلى منطقة الخليج. ان هذه النشاطات المحمومة الهادفة إلى التمكن من منطقة الخليج والمناطق المؤدية إليها تحمل طابعاً متعدد الجوانب يتم تنفيذه على جميع الجبهات.

في بداية عام 1982 انتشر القلق في أوساط الرأي العام السريلانكي (سيلان) سببه خبر عن اتفاقية وقعتها شركة النفط الوطنية مع شركة النفط الأمريكية في سنغافورة (كوستل كوربوشن) تقضي بإنشاء "مستودع عالمي للنفط" في ترينكو مالي (جزيرة سيلان) يقوم على أساس خزانات قديمة. يوجد في ترينكومالي قرابة 100 خزان للوقود السائل سعة كل منها من 10 إلى 12 طن. لا تنص الاتفاقية على تأجير هذه الخزانات للولايات المتحدة الأمريكية وحسب. بل وعلى أن تقوم بتعميق حوض الخليج المتاخم لترينكومالي بحيث تستطيع السفن الضخمة من عبوره والرسو فيه. وتؤكد

الشخصيات الرسمية السريلانكية أن هذا كله سيدعم اقتصاد سريلانكا دعماً كبيراً. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تطمح للقيام "بصفقة تجارية بحته" تمكنها من انشاء قاعدة عسكرية أمريكية على أراضي الجزيرة تقع على الطريق بين سنغافورة وجزيرة ديبغورغارسيا. وصار واضحاً للرأي العام السريلانكي أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بضغط كبير على سيريلانكا كي توافق على توقيع اتفاقية تنص على منح أمريكا تسهيلات عسكرية ترينكومالي (كانت تقوم هناك حتى عام 1980 لأن يقيم هناك قاعدة عسكرية له، وقد تحدثت بهذا دون موارد نشره أمريكية رسمية عنوانها "الولايات المتحدة الأمريكية. حالة القوات المسلحة" كتبها الجنرال د.س. جونس رئيس هيئة أركان الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية (52). وفي آذار عام 1983 قامت حاملة الطائرات الأمريكية "أمريكا" المجهزة بأسلحة نووية ترافقها قطع بحرية أخرى بالرسو في ترينكومالي أثناء التدريبات البحرية العسكرية التي تجريها الولايات المتحدة عند شواطئ سيريلانكا وجزر مالديوي في المحيط الهندي (53).

في صيف عام 1982 أعيد توقيع اتفاقية أمريكية إسبانية حول القواعد العسكرية البحرية والجوية في إسبانيا، ثم جرى الأمر نفسه مع البرتغال. فالهدف الأساسي الذي سعت إليه إدارة ريغان، هو - كما أشارت إلى ذلك صحيفة التايمز البريطانية - "الموافقة على استعمال قوات الانتشار السريع لهذه القواعد".

في الأول من حزيران عام 1983 تم توقيع اتفاقية أمريكية فيليبينية حول استعمال الولايات المتحدة الأمريكية قاعدتي كلارك - فيلد وسويك - بي في الفلبين خمس سنوات أخرى. وترى صحيفة "هيندو" الهندية (العدد الصادر في 12 حزيران 1983) أن هذه الاتفاقية تسمح للولايات المتحدة الأمريكية نصب صواريخ نووية قصيرة المدى ومتوسطة المدى في قواعدها تلك، وكذلك تخزين أسلحة كيميائية وجرثومية دون علم الفلبين أو موافقتها".

في 27 أيار 1982 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية مع المغرب تسمح بوصول "ق.اس" إلى القواعد العسكرية المغربية (إلى جانب السماح للاسطول السادس الأمريكي باستعمال الموانئ المغربية) في محاولة منها لزيادة امكانيات نقل قطعات القوات المسلحة الأمريكية لاستخدامها في منطقة الخليج العربي. يقع المغرب في منتصف الطريق بين الولايات المتحدة والخليج العربي، وتوجد فيه جميع الشروط اللازمة لتحويله إلى محطة لقوات الانتشار السريع. ومدة الاتفاقية ست سنوات قابلة للتמיד. أما تفاصيل هذه الاتفاقية العسكرية فهي سرية إلا أن توجهاتها الأساسية معروفة، فقد اتفق الطرفان على منح الولايات المتحدة حق توسيع المهام والمرايط العسكرية وتقويتها في بعض المطارات المغربية لتتمكن من استقبال طائرات النقل الأمريكية الضخمة والقاذفات من طراز (B-52) وتخزين الحمولات والوقود. وستبنى أيضاً مستودعات المعدات والآليات العسكرية وطبقاً للاتفاقية الجديدة تلك القواعد قادرة على تخزين الرؤوس النووي، وبهذا تكون المساعدات العسكرية الأمريكية للمغرب قد ارتفعت من 30 مليون دولار عام 1982 إلى 100 مليون دولار في عام 1983(54). تشغل تركيا حيزاً واسعاً في خطط الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالشرقين الأوسط والأدنى، فتركيا هي البلد الوحيد من أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تقع أراضيه في هذه المنطقة. وعلى أثر غزو القوات التركية لقبرص عام 1974 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية - كما هو معروف - حظراً على امداد تركيا بالأسلحة. لكن، في نهاية عام 1970، على الرغم من عدم وجود أي تقدم في حل القضية القبرصية رفعت الولايات المتحدة الحظر عن تصدير السلاح إلى تركيا. وفي آذار عام 1980 وقعت اتفاقية أمريكية - تركية حول "التعاون في مجال الدفاع المشترك" تنص على تمديد استئجار الولايات المتحدة لـ 12 قاعدة عسكرية تركية. وكانت النقطة الرئيسية من الناحية المبدئية في هذه الاتفاقية - كما أشارت إلى ذلك مجلة نيوزويك/22-6-1980- هي الوصول إلى اتفاق سري يسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام هذه القواعد في العمليات التي تتم

خارج منطقة حلف الناتو، أي في الشرق الأوسط والخليج العربي. وفي نيسان عام 1980 كانت المطارات التركية جاهزة لتنفيذ عملية انقاذ الرهائن الأمريكيين في طهران.

بعد فوز الاشتراكيين في الانتخابات البرلمانية اليونانية التي جرت في تشرين الأول من عام 1981 وقرار حكومة باباندريو اغلاق القواعد الأمريكية الموجودة في اليونان صار دور تركيا في خطط الولايات المتحدة الاستراتيجية أكبر وأكبر. وقد اشارت صحيفة تايمز في ملحقها الصادر بتاريخ 30 آذار 1983 إلى أن "تركيا انضمت فعلياً إلى استراتيجية الهيمنة العالمية الأمريكية" وخاصة فيما يتعلق بالعمليات والخطط التي تخص الخليج العربي. بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا خلال عام 1982 قرابة 400 مليون دولار، وارتفعت في عام 1984 إلى 755 مليون دولار. وتشير الصحافة إلى أن هذا الارتفاع في حجم المساعدة العسكرية الأمريكية لتركيا يعود في أسبابه إلى اتفاقية تشرين الثاني عام 1982 التي "تسمح للولايات المتحدة الأمريكية ببناء شركة من المطارات في الأناضول أو تجديدها لتستعمل باعتبارها قواعد تستخدمها قوات الانتشار السريع" (55).

غالباً ما يتحدثون في الولايات المتحدة الأمريكية عن القيمة الاستراتيجية لتركيا في ضمان نجاح العمليات بالخليج العربي كتبت صحيفة "واشنطن بوست" في عدد 24 تشرين الأول 1982 تقول: "تؤكد بعض الشخصيات الحكومية الأمريكية أن صلاحية تركيا باعتبارها حليفاً تكمن في أنها أكثر نفعاً للولايات المتحدة الأمريكية من المملكة العربية السعودية وغيرها من الحلفاء في هذه المنطقة المهمة من العالم، فهي - خلافاً لحلفائنا العرب - لا تتردد مطلقاً في تأييدنا والوقوف إلى جانبنا كقوة يعتمد عليها. وقد قالت إحدى الشخصيات الأمريكية التي تشغل مكانة مرموقة في الحكومة "ان تركيا بلد غير عادي فهي بلد تابع للغرب بشكل حقيقي وبالآن ذاته هي بلد إسلامي".

تتميز إدارة ريغان عن جميع الإدارات السابقة لها بأنها أعادت النظر جذرياً بالعلاقة بالباكستان. وإذا لم يتجرأ كارتر على رفع قدرات إسلام آباد

العسكرية بشكل كبير فقد انتهجت واشنطن منذ وصول ريغان إلى السلطة نهج تحويل هذه الدولة الى نقطة حراسة ستقدم لحماية نفوذها في جنوب غرب آسيا، ويهدف هذا النهج إلى نقاط ثلاث هي: ابقاء قضية افغانستان عائمة، وتحويل باكستان إلى رأس جسر مهم لعمليات الخليج العربي، والحفاظ على التوتر في الهند.

في حزيران عام 1981 أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لليابان قيمتها 3.2 مليار دولار (56). كما قامت واشنطن بدفع المملكة العربية السعودية بشتى الوسائل إلى تقديم المساعدات العسكرية لنظام ضياء الحق (57).

لم يحد من اندفاع الاستراتيجيين الأمريكيين خروج الباكستان في عام 1979 من حلف السانتو وانضمامها إلى حركة عدم الانحياز، بل على العكس تماماً، إذ انهم يعتقدون أن هذه "العضوية في حركة عدم الانحياز ستتيح لاسلام أباد امكانية أن تصبح سلاحاً ماضياً في يد الولايات المتحدة فيما يتعلق بقضية أفغانستان" (58)، وتعتبر الحالة القائمة الآن أكثر ملائمة للولايات المتحدة مما كانت عليه في الخمسينيات عندما كانت الباكستان في جوهرها عميلاً للولايات المتحدة، ويرى صنّاع السياسة الآن في الولايات المتحدة أن هذا البلد يشغل "موقعاً مركزياً في الخطط الاستراتيجية الأمريكية حيال غرب آسيا. وقد سمى الجنرال ضياء الحق الباكستان "الباب الخلفي" الذي يقود إلى الخليج العربي. وقد صرح قائلاً: "إذا لم يُضمن أمن هذا الباب الخلفي لن يكون الدفاع عن الخليج أمراً مضموناً" (59).

ان أهمية الباكستان في الخطط العسكرية الاستراتيجية الأمريكية متعددة الجوانب. فهي تؤمن "الكوادر العسكرية" لدول منطقة الخليج. وهي مستعدة أيضاً لارسال فرقتين عسكريتين إلى المملكة العربية السعودية اضافة إلى تلك القطع التي تحرس الملك السعودي. وتنفي الحكومة الباكستانية رسمياً وجود أكثر من "بضعة آلاف" جندي باكستاني في السعودية، الا أن شخصيات رسمية على مستوى عال تؤكد أن عدد القوات

الباكستانية في المملكة العربية السعودية سيصل في القريب العاجل إلى
20 ألفاً.

ويوجد في الأردن وابي ظبي والامارات العربية المتحدة أيضاً قطع عسكرية
باكستانية ضخمة تضم طيارين ومهندسين وخبراء. وطبقاً لمعطيات الخبراء
العسكريين فإن عدد العسكريين الباكستانيين في الخارج يصل إلى نحو 30
ألف رجل. وهناك قطع مخصصة - حسب التقاليد الباكستانية - للانضمام إلى
رجال الهجامة من البدو المخصصين لحماية العروش في بعض البلدان
العربية. وكان ضياء الحق نفسه منذ عقدين من السنين قريباً قد شارك في
طرد الفلسطينيين من الأردن، عندما كان قائداً للمجموعة الباكستانية
المخصصة لحماية العرش الهاشمي. وتقول الصحافة الهندية أن زيارة
الرئيس الباكستاني لواشنطن في كانون الأول عام 1982 تمت للاتفاق
على اقامة ثلاث محطات تجسس الكترونية على أراضي باكستان لتغطية
حاجة العمليات التي يقوم بها البنتاغون في المحيط الهندي ومنطقة الخليج
العربي. وقد كتبت صحيفة "هنديان اكسبريس" في عددها الصادر بتاريخ
25/12/1982 تقول أن انشاء هذه المحطات ربما كان "متصلاً مع ما
يسمى بالحلقة الأمنية التي يريد الغرب أن يطوق بها جنوب وجوب غرب
آسيا للدفاع عن مصادر النفط وعن مصالحه في هذه المنطقة من العالم".
ويمكن لهذه الحلقة - كما يقدررون - أن تمر عبر أراضي باكستان ومصر
وكينيا وتركيا.

تحدثت صحيفة "تايمز أوف اينديا" في عدد الحادي عشر من أيار عام
1983 عن توقيع الرئيس الباكستاني لاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية
تسمح باستعمال "ق. اس" القواعد العسكرية في باكستان، وأشارت إلى
أن تواجد "ق.اس" في قواعد كراتشي وغوادر بشاوار، واقامة مراكز
للتجسس الالكتروني يشير إلى عزم الولايات المتحدة الأمريكية على فرض
رقابة واسعة النطاق على المحيط الهندي والمناطق المتاخمة له.
تشير صحيفة "ماين ستريم" الهندية في عدد الثالث من حزيران عام 1983
إلى أن على الجيش الباكستاني - وفقاً للسيناريو الذي وضعه له البنتاغون -

أن يقوم بدور اشبه ما يكون بدور الطلائع المتقدمة الغازية لقوات الانتشار السريع في هذه المنطقة. ولتنفيذ هذا المخطط في باكستان تم تشكيل فرقة خاصة قوامها عشرون ألف جندي وضابط ومجهزة بأحدث المعدات ومدربة على نمط "ق. اس" تماماً وإذا ما قامت "حالة حرجة" في منطقة الخليج أو أي نقطة أخرى من المنطقة ستنقل هذه الفرقة إلى هناك على طائرات نقل ضخمة ثم بعد ذلك يبدأ وصول قطع ق. اس إلى نقاط الارتكاز التي تكون قد أعدت وجهزتها تلك الفرقة للعمليات. جرى اعداد تنظيم العمل المشترك بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية أثناء المناورات التي دامت خمسة أيام وشاركت فيها الطائرات القاذفة من طراز (B-52) والمقاتلات القاذفات من طراز (F-16).

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ايضاً بتفصيل الأردن على مقاسها أيضاً. في 28 كانون الأول عام 1982 لم يخف الملك حسين في تصريح له لصحيفة الأوبزرفر اللندنية أنه "يبقي لنفسه دور المدافع الحقيقي عن منطقة الخليج العربي التي صارت الآن ضمن حقل النشاط التخريبي الإيراني"، كما صرح شريف زيد بن شاكر بأن "يمكن ارسال قوات المظليين والمغاوير بحجم كتيبة، وإذا استدعى الأمر يمكن أن ترفع إلى لواء، جواً إلى أية نقطة تحدث فيها اضطرابات في منطقة الخليج العربي" (60). وفي كانون الثاني عام 1983 نشرت الصحافة الأمريكية خبراً عن وجود خطة أمريكية سرية حول تشكيل "قوات انتشار سريع خاصة بالأردن تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية واشرافها. كتب الصحفي ج. أندرسون يقولك "تبحث هذه الخطة السرية بخطوطها العامة في تشكيل لوائين أردنيين منتقيين يظلون في حالة نفي دائم للتصرف والرد على أية أزمة يمكن أن تنشأ في منطقة الخليج العربي". وسيقوم خبراء عسكريون أمريكيون بتدريب "قوات الانتشار السريع المصغرة" هذه - كما يسمونها في البنتاغون - وتجهيزها التجهيز اللازم.

يريد بعض المؤيدين لهذه الخطة أن يجعلوا من الأردن قاعدة أساسية لعمليات القوات الأمريكية الاستراتيجية وهم على استعداد لاستخدام هذه القوات للأهداف التالية:

- "التغلب على الحالات المتأزمة في بلدان الخليج العربي الصديقة"- هذا هو الهدف الأساسي من تشكيل "قوات الانتشار السريع" الأردنية نظراً لسهولة نقلها كي تقمع أي تحرك موجه ضد الأنظمة الحاكمة في العربية السعودية وعمان والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة.
- "امكانية استعمالها في حرب تقوم بين الدول العربية"، ويرى البنتاغون، على ما يبدو، أن "ق.اس" الأردنية تستطيع أن تدافع بفعالية عن المصالح الأمريكية، مما يريح القوات الأمريكية من التدخل في هذه المنطقة (61).
الا أن حكومة الأردن نفت هذه الأخبار نفياً قاطعاً. إذ ان هذه التحركات الدؤوبة التي تقوم بها إدارة ريغان "للتمكن" من المنطقة وتشديد التغلغل الأمريكي فيها، وزيادة الوجود العسكري بما في ذلك الذري، تستدعي قلقاً متنامياً وشعوراً بالخطر لدى دول المنطقة.

أكدت صحيفة "المجاهد" الجزائرية في عدد 10 أيار 1983 أن من الخطأ الكبير الافتراض بأن مدخرات الموت النووي لا توجه ضد الاتحاد السوفيتي وبقية البلدان الاشتراكية. فالطائرات الرابضة على سطح الحاملات تستطيع خلال دقائق محسوبة أن تصل إلى مصادر النفط في الجزائر مثلاً أو في ليبيا أو بلدان الشرقين الأوسط والأدنى. وهناك خطر مباشر أكبر على أفريقيا تشكله الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى المنصوبة في صقلية. تندرج هذه التحركات تماماً ضمن استراتيجية الامبريالية الأمريكية الشاملة التي تطمح إلى الامساك بالشعوب العربية في قبضتها وتركهم في ألام دامس وتخلف وجهل وافساح المجال واسعاً على رحبة أمام الشركات متعددة الجنسيات لتستمر في نهبها لثرواتهم الطبيعية.

بلدان "الناتو" في الخليج:

تسعى واشنطن رسمياً من خلال إدارة ريغان إلى مضاعفة نشاطاتها الهادفة إلى زج الدول الآسيوية، وكذلك الحلفاء من الدول الأوروبية أيضاً في

تنفيذ استعداداتها العسكرية الخاصة بمنطقة الخليج. وللحقيقة نضيف أن خطط الولايات المتحدة العسكرية حيال المنطقة تركت لتلك الدول الأوربية الحليفة دوراً مساعداً. ويجري التركيز على أن يدلي الحلفاء بدلوهم في المساعدات المالية لدعم المواقع الأمريكية في الشرقين الأوسط والأدنى، وعندما يلزم الأمر أن يضمنوا تغطية دبلوماسية للقوات الأمريكية في الأماكن التي يصبح من المحرج للقوات الأمريكية أن تتصرف فيها منفردة. وقد أصبح التوجه الرئيس في هذا المجال المساعي الجارية لتوسيع حقل نشاط حلف الناتو وبشكل خاص "مطه" ليشتمل على منطقة الخليج، وكذلك محاولات جعل حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية يقومون بخطوات محددة في منطقة الخليج لمصلحة تقوية المواقع السياسية العسكرية الأمريكية.

وتوخياً للانصاف نشير إلى أن قضية قيام الناتو بعمليات عسكرية خارج المجال المخصص لحلف شمال الأطلسي كانت قد نوقشت عام 1979 بعد قيام الثورة ضد الشاه في إيران واحتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران، فوضعت إدارة ريغان هذه القضية في حيز عملي ضيق. جاز في تقرير ألقاه كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الأمريكي في عام 1981 حول الميزانية العسكرية لسنة 1983 المالية ما يلي: "لقد دعونا حلفاءنا في الناتو أن يخففوا عنا شيئاً من عبء حماية أمن جنوب غرب آسيا. وقد شرحنا لهم ان التعاون في هذا المجال ضروري كي تتمكن، بعد أن نركز قواتنا في أوروبا، من استخدامها عند حدوث حالة حرجة في مناطق أخرى، وسنظل - كما كنا سابقاً - نطالب باتخاذ اجراءات محددة ضمن إطار هذا التعاون" (62).

وقد عبر عن هذا بشكل أوضح الأدميرال كرو قائد القوات المسلحة لحلف الناتو في منطقة جنوب أوروبا فقال: "أعتقد أن على الناتو أن يعترف بأن لديه فعلاً مصالح مهمة خارج حدود المنطقة المخصصة له" (63). وقد تمكنت واشنطن من ارغام حلفائها على الموافقة على هذا.

جاء في البيان الصادر عن دورة لجنة التخطيط في حلف الناتو التي جرت في 12 و 13 أيار عام 1981 ما يلي: "ان الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان قد تجاوزت مع التهديدات الناجمة عن الأوضاع التي ظهرت خارج حدود منطقة الناتو. وللقيام مستقبلاً باستخدام قوات الانتشار السريع الأمريكية في الحد من العدوان وتلبية حاجات البلدان إلى المساعدة لا بد من اللجوء إلى تغييرات ممكنة في وجود القوات المقاتلة وقوات الدعم التي يضعها حلف الناتو تحت التصرف. وفي الوقت ذاته، مع زيادة دعم الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الدفاعية في المناطق الأخرى يصبح من الضروري الحفاظ على قدرة الحلفاء وتقويتها للحد من أي عدوان والدفاع عن البلدان الأوربية المشاركة في حلف الناتو"(64).

جاء في تصريح وكالة تاس الصادر في التاسع من أيار عام 1981 أن "رائحة النفط القوية والشوق الشديد إلى المواد الخام في البلدان النامية يثيران شهية الاستراتيجيين والسياسيين في حلف الناتو".

في ربيع عام 1982 صرح واينبرغر وزير الدفاع الأمريكي لقادة الدول الأوربية الغربية بأن "عليهم أن يعترفوا للولايات المتحدة الأمريكية بحقها في نقل القوات الجوية والبحرية والبرية الأمريكية من أوروبا إلى الشرق الأوسط إذا ما نجمت ضرورة للدفاع عن مصادر النفط ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى الدول الصناعية المتقدمة في الغرب(65). وأصبحت الإدارة الأمريكية تسعى للاتفاق على خطة شاملة يحل فيها حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في حلف الناتو بجيوشهم محل القطع الأمريكية إذا ما سُحبت الأخيرة (يوجد في أوروبا نحو 300 ألف عسكري أمريكي، 28% منهم يشكلون قوام القوات البرية الأمريكية في أوروبا).

لم تبد الدول الأوربية الغربية رغبة خاصة في توجيه قواتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الخليج العربية والشرق الأوسط على الرغم من أن هذه الدول ترتبط بامدادات النفط من هذه المنطقة أكثر من الولايات المتحدة(66).

لكن دورة لجنة تخطيط الدفاع في حلف الناتو المنعقدة على مستوى وزراء الدفاع فيما بين 6-7 أيار 1982 ناقشت "الأوضاع في المناطق الأخرى من العالم، حيث توجد مشاكل سياسية ودفاعية ذات أهمية حيوية كبيرة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في الحلف وخاصة في جنوب غرب آسيا". كما أكدت الدورة على أن "اللجنة العسكرية في حلف الناتو تدرس أهمية التصورات الأمريكية الاستراتيجية حيال جنوب غرب آسيا بالنسبة إلى حلف شمال الأطلسي كله" (67).

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية بدأب ومتابعة الوصول إلى إلحاق رسمي لمنطقة الخليج العربي بمنطقة نشاط حلف شمال الأطلسي، وقيل انعقاد قمة رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في حلف الناتو في حزيران عام 1982 صرح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في حديث له مع صحيفة "فلت" الألمانية الغربية اليومية بتاريخ 27 أيار 1982: "انني أعتقد أننا في لقاء قمة الناتو سنناقش مسألة أن علينا جميعاً أن نعتبر منطقة الخليج والشرق الأوسط مجالاً لمصالحنا الحيوية المشتركة نظراً لارتباطنا بطاقة هذه المنطقة".

وفي الوثيقة التي أقرها لقاء القمة هذا حول الدفاع المتمم لحلف الناتو نجد وعداً "بدراسة مطالب "خطة الدفاع عن أراضي الناتو" المتعلقة بنشر قوات بعض الدول الأعضاء في الحلف خارج مجال نشاطه" (68). وقد قيمت واشنطن هذا على أنه نجاح ملحوظ لجهودها الرامية إلى مد نشاط حلف الناتو إلى الشرقيين الأوسط والأدنى، وطبقاً لتصريحات شخصيات أمريكية رسمية فقد تمكنت الولايات المتحدة أثناء اجتماع قمة دول الناتو من التوصل إلى موافقة مبدئية من شركائها على أن تقوم القوات الأوربية الغربية بالحلول محل الأمريكية إذا اضطرت الأخيرة إلى مغادرة أوروبا في حال نشوء ظروف طارئة في منطقة الخليج العربي. بعد وصول ريغان إلى سدة الرئاسة ازداد ضغط الإدارة الأمريكية على حلفائها جداً ساعة لارغامهم على اتباع نهجها في تفاصيله جميعاً. ويتخذ هذا النهج في كثير من الأحيان شكل اكراه فح خاصة في القضايا السياسية

العسكرية. وقد انعكس هذا في الشرق الأوسط في صور أكثر وضوحاً ودقة مما كان عليه سابقاً من تأييد نهج الولايات المتحدة في قضايا النزاع العربي الاسرائيلي، وفي تنسيق أكبر لسياسة البلدان الغربية مع سياسة واشنطن فيما يتعلق بقضايا الخليج العربي. أمام ضغوط مثل تلك لجأت الدول الغربية إلى القيام ببعض التنازلات، فأيدت دون تحفظ صفقة كامب - ديفيد وأرسلت في ربيع عام 1982 جيوشها إلى سيناء في عداد "القوات المتعددة الجنسيات" في لبنان، التي تشكلت تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد ايكلي نائب وزير الدفاع الأمريكي على أن اشتراك فرنسا وإيطاليا في "القوات المتعددة الجنسيات" بلبنان يعد "مثالاً" يدعو إلى السرور لدور جديد - ولو كان محدوداً - يقوم به الناتو" (69).

وإلى جانب هذا فإن حلفاء واشنطن في حلف الناتو يحاولون بشتى السبل مقاومة ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية التي تطالبهم بتخصيص نفقات أكبر على "الدفاع عن الخليج العربي". تؤكد مجلة "ميلد ايست" اللندنية في عدد كانون الأول 1982 أن "هناك اتفاقاً عريضاً حول الأمور التي تشكل قوام مصالح الغرب الا أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية يختلفون حول كيفية حماية هذه المصالح على الشكل الأمثل".

يحسب استراتيجيو واشنطن حساباتهم على أساس أن وجود جبهات بين الشرق والغرب يحفظ للولايات المتحدة زعامتها في العالم الغربي ويجعلهم طوع ارادتها وكذلك يؤكد أن صاحب الدور الأول في تقرير مصير البلدان النامية باعتبارها سيدة ثرواتهم الطبيعية.

ان البرامج العسكرية الأمريكية، التي تنفخ فيها النار في ظروف هستيريا حربية، تسخر أيضاً لوضع أهم مصادر الطاقة والمواد الخام تحت الرقابة العسكرية الأمريكية. وتصيغ هذه الاستراتيجية بصيغة معادية للسوفييت فهم يشيرون أن المهمة الرئيسية لقوات الانتشار السريع هي حراسة المنافذ إلى منابع النفط وغيره من المواد الخام، والا - حسب زعمهم - فإن الروس سيستولون عليها لبيع الغرب كله تحت رحمتهم وسلطتهم. أما في الحقيقة

فإن الاتحاد السوفيتي لا يهدد أحداً. أما من يفكر بالسيطرة العسكرية على منابع النفط في الشرق الأوسط: ومن ثم السيطرة السياسية على الغرب واليابان فهم أولئك الذين ينشرون تلك التلفيقات والخزعبلات عن "الخطر العسكري السوفيتي".

ان العودة إلى القيام بدور البوليس العالمي مع تزايد القدرة اللازمة للقيام بتدخل عسكري أمريكي في البلدان النامية، إلى جانب كثير من السلوكيات المشابهة، ليست الا أموراً يملها طموح الولايات المتحدة الأمريكية إلى مضاعفة تبعية حلفائها لها ليجدوا أنفسهم خاضعين لها تماماً. وتسعى واشنطن إلى أن تمسك بيديها أهم مصادر المواد الخام والطاقة لتصبح تحت رقابتها التامة آملة أن يضع ذلك تحت تصرفها وسائل جديدة للضغط على أوروبا واليابان.

في كانون الأول من عام 1982 اختلف وزراء الدفاع في آرائهم حول مسألة "أن المصالح الحيوية المهمة للبلدان الأعضاء في الناتو يمكن أن تصبح مهددة خارج حيز منطقة الحلف. ولا بد من دراسة نتائج مثل هذه الأحداث، كالأحداث في الخليج العربي مثلاً، في إطار مشاورات وثيقة بين الشركاء في الحلف". ان بلدان الناتو (والمقصودة هنا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) تستطيع أن تلجأ إلى اجراءات خارج حيز منطقة الناتو لدرء الخطر الذي يمكن أن يهدد مصالح الغرب. ويستطيع شركاء آخرون في الحلف أن يساعدوا في ذلك بأن يقدموا مواقع الامداد المادي والتقني مثل المطارات والمستودعات" (70). ومن الواضح أن الحديث يجري هنا عن المحاولات العملية لوضع الشرق الأوسط كله تحت "طربوش" حلف الناتو بحيث تخضع شعوب هذه المنطقة لما يمليه عليها الغرب، أو بتحديد أكثر، لما تمليه الولايات المتحدة الأمريكية.

ويجدر بنا أن نذكر هنا أن الاتحاد السوفيتي في نهاية عام 1982 بالتحديد اقترح رسمياً على الدول الأعضاء في حلف وارسو والدول الأعضاء في حلف الناتو أن تأخذ على نفسها تعهداً بعدم تجاوز مجال نشاط كل منهما وعدم توسيعه إلى بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي كانون الثاني من عام

1983، في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول المشاركة في حلف وارسو أعلنت اللجنة باسم جميع المشاركين فيها، أي باسم جميع الدول الأعضاء في حلف وارسو، نداءً مماثلاً مع الإشارة بشكل مباشر إلى منطقة الخليج العربي، لكن لم يصدر أي رد عن الدول الأعضاء في حلف الناتو، واستمر حلف شمال الأطلسي الواقع تحت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية بنهجة الرامي إلى مد مجال نشاطه عملياً إلى منطقة الخليج العربي. وقام الحلف بخطوة جديدة في هذا المجال عام 1983.

أكد البيان السياسي الصادر عن لقاء قادة سبع دول غربية كبيرة في وليمبورغ في الثلاثين من أيار عام 1983 على أن أمن هذه الدول "يشكل كلا واحداً لا يتجزأ، وأن تناول هذه المسألة يجب أن يتم من منطلقات شاملة". وقد وقعت اليابان هذه الوثيقة علماً بأنها ليست عضواً في الناتو، عداك عن أن تصريحاً مثل هذا يعني أن مجال نشاط حلف الناتو قد توسع ليشمل العالم كله تقريباً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار نيات الاستراتيجيين الأمريكيين الرامية إلى ضم منطقة الخليج إلى حيز نشاط حلف الناتو فإن تصريحات مثل هذه تضع في أيدي الولايات المتحدة الأمريكية أوراقاً رابحة جديدة تساعدها على جعل حلفائها يتابعون بانتباه حركات عصا قائد الأوركسترا "نوطة" الأنغام التي كتبها الاستراتيجيون الأمريكيون والتي تقول ان "أمن الغرب يتعرض لأخطار جسيمة".

في حديثه مع مندوب مجلة "فليت" الألمانية الغربية /31 أيار 1983/ أكد كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الأمريكي على أن إحدى "أهم المهمات العسكرية وأكثرها أولوية في حلف الناتو هي ضمان حرية وصول البلدان الأعضاء في الحلف إلى منابع النفط" (71).

"يبدو لي أن أهم أمر هنا هو أن علينا التخلي (وكدت أقول التخلي أوتوماتيكياً) عن العناد الذي يتجلى في تصور يقول: هناك أمر ما في الجهة الأخرى من حيز نشاط الناتو، ولذلك لا نستطيع إلا أن نفكر بذلك. إذا قام الاتحاد السوفييتي في يوم ما بمحاولة لإغلاق المنافذ إلى حقول النفط

سيكون أن نغير تفكيرنا ذاك. وكل ما اتناه ألا نغير تفكيرنا في وقت متأخر، بل في وقته، ويبدو لي أن الأوان قد آن لذلك" (72).

وعلى الرغم من هذا فإن مقاومة الدول الغربية لمحاولات جرّها إلى المشاركة في خطط الولايات المتحدة العسكرية - الاستراتيجية في منطقة الخليج لم تضعف أبداً. كتبت صحيفة "واشنطن بوست" تعليقاً على دورة اجتماعات وزراء الخارجية في دول حلف الناتو المنعقدة بباريس في 110 حزيران عام 1983 تقول: "ان أكثر الخلافات حدة في هذا اللقاء كانت نتيجة لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية أن تضمن تأييد خطط الطوارئ التي أعدتها للتدخل في